

سياسات الإغلاق العام الكبير ما بين حتمية المواجهة وخيارات الاحتواء

الدكتور/ محمد إبراهيم محمد
دكتوراه في الاقتصاد والعلوم المالية
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

ملخص:

تحول العالم بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى مجرد ردة فعل إزاء هذا الفيروس الخطير، نظراً لغموض طبيعته، وانتشاره السريع غير المسبوق، جاعلاً هدف الدراسة محل البحث ذات شقين الأول يتناول الآثار الاقتصادية الخطيرة المترتبة على تلك الجائحة ومدى قدرة تلك الاقتصاديات على تحمل الضربات الموجهة من تلك الجائحة، ثم في شق ثانٍ نتناول دور النظريات الاقتصادية المختلفة لاحتواء تلك الأزمة، تمهيداً لمرحلة جديدة نحو انطلاق اقتصاد عالمي جديد، وهو اقتصاد عالمي وإقليمي ما بعد الأزمة، مستخدماً في ذلك المنهج التحليلي الوصفي، وهو ما ترتب عليه العديد من النتائج أهمها:

- ١ - على المستوى الدولي:
 - عدم اليقين، هو العقبة الرئيسية في توقعات النمو العالمي.
 - سوق النفط، أصبح يعاني من أزمة مزدوجة متمثلة في زيادة الفائض من الإنتاج اليومي، وانخفاض الطلب عليه، بسبب سياسة الإغلاق العام.
 - تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، جعل الصين محوراً مؤثراً، وارتكازياً في جميع اقتصاديات دول العالم.
- ٢ - على صعيد البلدان العربية:
 - انخفاض الحصص اليومية من الإنتاج النفطي للدول العربية المصدرة للنفط.
 - تراجع خدمات التحويلات المالية في البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل.
 - قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة من انتشار كوفيد-19 في البلدان العربية.
 - انهيار خدمات الطيران والنقل.
 - حصار خانق على معظم الأسواق المالية العربية، وتراجع مؤشرات السوقية.

مقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي ظرفاً استثنائياً عام ٢٠٢٠، في ظل التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد الذي يتوقع في ضوءه أن يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود، قد يكون أسوأ من مثيله المسجل خلال أزمات مالية سابقة، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ١,٩ نقطة مئوية، عما تنبأ به من قبل، وقد كان تأثير جائحة كوفيد-١٩ على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، أكثر سلباً من المستوى المنتظر، متوقعاً أن يكون التعافي أكثر ترجيحاً، مما أشارت إليه التنبؤات السابقة. أما في عام ٢٠٢١، فمن المتوقع، أن يبلغ النمو ٥,٤٪. على وجه الإجمال، سيؤدي هذا إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ بنحو ٦,٥ نقطة مئوية، مقارنة بتوقعات يناير ٢٠٢٠ السابقة على ظهور كوفيد-١٩^(١).

ترتكز توقعات الأزمة الحالية على مدى تداعيات الجائحة، ففي الاقتصادات التي تشهد تراجعاً في معدلات الإصابة بالفيروس، يرجع مسار التعافي الأبطأ في ظل التنبؤات المحدثة إلى استمرار التباعد الاجتماعي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، ووقوع أضرار عميقة، بسبب الضربة التي أصابت النشاط الاقتصادي بدرجة تجاوزت التوقعات في فترة الإغلاق العام التي شملت الربعين الأول والثاني من ٢٠٢٠، والضرر الذي لحق بالإنتاجية في ظل سعي المؤسسات الاقتصادية الناجية، لتكثيف ممارسات الأمان في أماكن العمل، وبالنسبة للاقتصادات التي تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة، سيؤدي امتداد الإغلاق العام لفترة أطول إلى إلحاق ضرر إضافي بالنشاط الاقتصادي الأساسي.

كما أن احتمال تعرض العالم لموجة ثانية أو ثالثة من الوباء من أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من أنه من المستبعد في حالة حدوث تكرار هذه الموجات، أن يشهد العالم مُجدداً حالات إغلاق كلي أو جزئي واسعة النطاق، على النحو الذي شهده خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، إلا أن هذا الأمر سوف ينتج عنه ضرر بالغ لمستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين، ويعمق الركود العالمي، مما يجعل من الصعوبة بمكان إدراك مسارات التعافي المأمولة على المستوى العالمي.

(١) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠٢٠.

متاح على الرابط التالي: <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020>

علاوة على المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في الأجل القصير، هناك عدد من المخاطر التي تؤثر على مسارات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط، والطويل التي لا يجب تجاهلها، من أهمها التراجع القياسي في مستويات الإنتاجية، لا سيما فيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل. حيث أشار البنك الدولي إلى وجود تراجع ممتد زمنياً لمعدل نمو الإنتاجية في الدول النامية، واقتصادات السوق الناشئة على مدى العشرين سنة الماضية.

تجدر الإشارة إلى أن العوامل التي حفزت نمو الإنتاجية في العقود السابقة، مثل نمو عدد السكان في سن العمل، والتحصيل العلمي، ونمو سلاسل القيمة العالمية قد تلاشى، أو تراجع تأثيرها منذ الأزمة المالية العالمية، علاوة على ذلك، من شأن انهيار التجارة العالمية، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية خلال جائحة كورونا التي طال أمدها واشتدت وطأتها، أن يقوض آفاق نمو الإنتاجية في الدول النامية، واقتصادات السوق الناشئة^(٢).

على المستوى الإقليمي فيروس كورونا، لا يعرف حدوداً بين الدول والأقاليم، حيث تقع المنطقة العربية تحت وطأة التهديدات المتزايدة النابعة من انتشاره الغامض والسريع، ناتجاً عنه آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، جاعلاً البلدان العربية في حالة إقليمية طارئة تستدعي استجابة إقليمية عاجلة، متوقعاً أن يكون لوباء كوفيد-١٩ تأثير سلبي عميق على اقتصادات تلك الدول، نتيجة الإغلاق الكلي أو الجزئي لقطاعات تسهم، بنحو ٧٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية. إضافة لذلك ستتحمل الدول العربية المصدرة للنفط ٥٠ في المائة من عبء التخفيض العالمي في إمدادات النفط في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ المقررة في إطار اتفاق "أوبك +"، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على الاقتصادات العربية. فعلى الرغم من جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، لا يزال قطاع النفط يسهم بنحو ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، و٤٢ في المائة من إجمالي الصادرات، و٦٠ في المائة من الإيرادات العامة^(٣).

في ظل التداعيات السابقة، وما ترتب عليها من أزمة خانقة على الصعيد الاقتصادي، وجد العالم نفسه في حاجة إلى تبني سياسات اقتصادية موجهة لاحتواء الأزمة الحالية، ولن يخرج ذلك إلا من خلال النظريات التالية:

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٢٠). "التنمية البشرية من منظور كوفيد-١٩: تقييم الأثر، تصور التعافي" الأمم المتحدة، مايو.

(٣) صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أبو ظبي، أغسطس ٢٠٢٠، ص ١٢.

* نظرية الاقتصاد الكلاسيكي: مدرسة التقشف وترشيد النفقات.

* النظرية الكينزية: التي سبق استخدامها في مواجهة الكساد الكبير عام ١٩٢٩. الحقيقة أن هاتين المدرستين مختلفتان تماماً في طرق العلاج والمواجهة بشكل كبير، حيث تستخدم كل منهما أساليب وتكتيكات اقتصادية مختلفة تماماً عن الأخرى. في الغالب لا تطبق الدول منهجاً ثابتاً، أو تميل لإحدى المدرستين ميلاً كاملاً، فلكل دولة خصائص وميزات تختلف عن الأخرى، فهناك دول كثيفة السكان، ودول غير ذلك، وهناك دول تستطيع الاعتماد على الذات في توفير المنتجات الزراعية وتوفير الاحتياجات الأساسية، ودول تعاني من نقص في الموارد الزراعية والمائية على سبيل المثال، وهناك دول لديها حجم ضخم من الالتزامات والديون تدخل بها غمار الأزمة، وتكون عبئاً مضاعفاً عليها، ودول أخرى لديها فائض في الموارد المالية، بالتالي لا يوجد منهج واحد أو علاج جذري يمكن تطبيقه على جميع البلدان.

فرضية البحث:

بات التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا واضحاً، مما أدى إلى خضوع المجتمع الدولي لحالة من الطوارئ العالمية، لعدم القدرة حينها على التنبؤ بآثار الفيروس على المستويين الدولي والإقليمي، وهو ما يثير فرضية دور إجراءات الحماية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي في الحد من الخسائر شبه المؤكدة لفيروس كورونا على المدى المتوسط والمدى البعيد.

هل تستمر هذه الإجراءات فيما بعد أزمة كورونا لتحاشي تكرار آثار أزمة عالمية مماثلة، أم سيكتفي تدخل الدولة في بعض القطاعات، مثل القطاع الصحي، عبر الاحتفاظ باحتياطي إستراتيجي أكبر نسبياً من مواد الحماية الطبية الأساسية، كبعض الأدوية والمعدات؟

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول محور جوهري، هو الاختلاف النوعي والكمي للأزمة الحالية عن الأزمات المالية السابقة، أو الجوائح الفيروسية السابقة، وما اقترن بها من آثار اقتصادية خطيرة. حيث إن حجم واستمرار التأثير الاقتصادي الناتج عن العدوى لا يمكن التنبؤ به ببسر، نتيجة أن الأمر هنا يشبه بشكل كبير الفرد الذي يصاب بالإنفلونزا الموسمية، ويعاني من انزعاج سيئ لفترة قصيرة جداً، ولكن تأثيراتها حادة للغاية، كما هو الحال في جائحة كورونا، حيث لم تكن الآثار الاقتصادية مؤلمة

فحسب، بل تركت ندوباً عميقة أكبر بكثير من الأوبئة الأخرى التي انتشرت عبر العالم خلال التاريخ.

كما أنه من المتوقع أن تتضاءل الخسائر التي نتجت من الأزمة المالية العالمية أمام خسائر الناتج الملازمة لهذا الطارئ الصحي، وإجراءات الاحتواء المرتبطة به. ثانياً: على غرار أي أزمة سياسية أو حرب هناك عدم يقين شديد ومستمر بشأن مدة الأزمة ودرجة حدتها. ثالثاً: في ظل الظروف الراهنة هناك اتجاه مغاير تماماً للسياسات الاقتصادية، ففي الأزمات العادية يحاول صناع السياسات تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي بأسرع وقت ممكن، أما في الوقت الحالي ترجع الأزمة إلى تبعات إجراءات الاحتواء اللازمة، مما يعقد من صعوبة تحفيز النشاط، ويصبح أمراً غير مرغوب، بصفة خاصة القطاعات الأكثر تضرراً. وفي الغالب سوف يواجه الاقتصاد العالمي هذا العام أسوأ ركود تعرض له منذ "الكساد الكبير"، حيث من المتوقع أن يتسبب "الإغلاق العام الكبير" في انكماش النمو العالمي بشدة. وإذا استمرت الجائحة وإجراءات الاحتواء مدة أطول، وقع ضرر أكثر حدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية.

وسط الضبابية الشديدة ظهرت العديد من حالات مواطن الضعف، منها الانفصال بين الأسواق المالية من ناحية، وتطور الاقتصاد العيني من ناحية أخرى، وهي نقطة ضعف يمكن أن تشكل تهديداً للتعافي، إذا ما ضعف إقبال المستثمرين على المخاطرة، بالإضافة إلى أن مستويات الدين المرتفعة التي يمكن أن تخرج عن سيطرة بعض المقترضين، والخسائر الناجمة عن حالات الإعسار، يمكن أن تختبر صلابة البنوك في بعض البلدان.

منهجية البحث:

سوف تتم الاستعانة بالمنهج التحليلي الإحصائي، الذي يساعد في إبراز دور الأدوات الاقتصادية في إيضاح الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، كما أن علم الإحصاء يُسهم في تلخيص وتبويب البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن فيروس كورونا وتحليلها وإيجاد أرقام لها مدلول بالنسبة لمشكلة الدراسة، ويتم وضعها في صورة رسوم وجداول وإحصائيات يسهل من خلالها تحليل إلى أي مدى ستتحمل اقتصادات الدول تبعات فيروس كورونا.

هيكلية البحث:

نتناول في المبحث الأول المواجهة الحتمية لفيروس كورونا، وتداعيات تلك المواجهة من خلال مطلبين: يتناول الأول تداعيات كورونا على المستوى العالمي، وفي

المطلب الثاني على مستوى البلدان العربية. وفي المبحث الثاني نتدارس محاولة الخروج من المواجهة إلى محاولة حصار الأزمة، ومنع الوصول إلى مراحل الانهيار الاقتصادي، عن طريق سياسات الاحتواء من خلال مطلبين أيضاً الأول على الصعيد الدولي، والثاني على صعيد بلدان المنطقة العربية.

المبحث الأول

المواجهة الحتمية وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية

يمثل فيروس كورونا المستجد أزمة عالمية بحق، حيث قلما وجد بلد فلت من تداعياته، بصفة خاصة البلدان التي يعتمد دخلها القومي على الخدمات، كالسياحة والسفر والضيافة والترفيه، كما تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية تحديات غير مسبقة، مع الخروج غير المتوقع قبل الأزمة لتدفقات رؤوس الأموال، نتيجة تراجع الطلب بسبب المخاطر العالمية، وضغوط العملة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، محاولة مواجهة الأزمة بنظم صحية ضعيفة، ودعم مالي أضيق، لتقديم الخدمة. مما حدا بجميع دول العالم الدخول في مواجهة مع فيروس كورونا، باستخدام سياسة الإغلاق العام الذي يساعد من خلاله تسطیح منحى انتشار فيروس كوفيد-١٩، بحيث يسمح للنظم الصحية بمواكبة المرض، مما يعطي الضوء الأخضر باستئناف النشاط الاقتصادي. من هذا المنطلق، لا توجد مفاضلة بين إنقاذ الأرواح وإنقاذ الأرزاق. فينبغي للبلدان مواصلة الإنفاق بسخاء على النظم الصحية، وإجراء اختبارات كشف الفيروس على نطاق واسع، والإحجام عن فرض قيود تجارية على المستلزمات الطبية. ويجب بذل جهد عالمي، يضمن حصول كل من البلدان الغنية والفقيرة على الأدوية، واللقاحات فور التوصل إليها. ولكن القيام بتلك الإجراءات تحت حصار تفشي الوباء، ترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة التي فرض تحملها سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.

المطلب الأول

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الصعيد العالمي

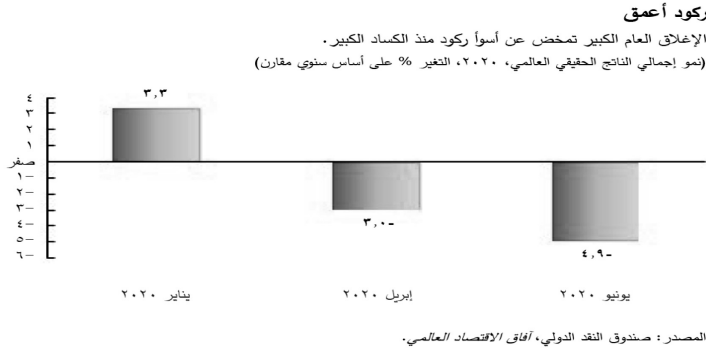
أدت سياسة الإغلاق العالمي الكبير إلى آثار اقتصادية حادة على المستوى العالمي في العديد من المجالات الحيوية الهامة مثل النمو العالمي، وتداول النفط باعتباره سلعة إستراتيجية هامة، والتجارة الدولية.

أولاً - عدم اليقين هو العقبة الرئيسية:

دفعت جائحة كوفيد-١٩ اقتصادات دول العالم إلى إغلاق عام كبير، مما ساعد على إنقاذ الأرواح، وكبح جماح انتشار الفيروس، لكن تمخض عنها أسوأ ركود منذ الكساد الكبير. ويوجد حالياً الكثير من البلدان التي تعيد فتح اقتصاداتها في الوقت نفسه، بينما الجائحة تشتد في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية. وظهرت بوادر التعافي في العديد من البلدان. ومع ذلك ففي غياب حلول طبية

قاطعة في مواجهة الفيروس، تظل قوة التعافي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين، وتظل آثار الأزمة على العديد من القطاعات والبلدان المختلفة غير متساوية.

الشكل رقم (١)



صندوق النقد الدولي

المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد يوليو ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

يحيط النمو درجة عالية من عدم اليقين، في ظل وجود العديد من الاحتمالات، حيث وردت أنباء عن إنتاج العديد من اللقاحات، وتنوع في طرق العلاج، فضلاً عن تقديم المزيد من الدعم، ومن شأن ذلك أن يُعَجِّل باستئناف النشاط الاقتصادي، لكن يبقى ذلك احتمالاً في ظل حالة عدم اليقين، مما يبرز العديد من الاحتمالات الأخرى، منها حدوث موجات أخرى من انتقال العدوى، يمكن أن يعكس مسار الاتجاه المتزايد في الحركة والإنفاق، ويعجل بضيق الأوضاع المالية، مفضياً إلى حالة من المديونية الحرجة، ومن شأن التوترات الجغرافية - السياسية والتجارية أن تضر بالعلاقات العالمية الاقتصادية الهشة، مما يجعل الأزمة الحالية لا مثيل لها، سواء من حيث نشوئها وانتشارها وطريقة التعافي منها، حيث لا تزال تعوق كل سبل التعافي في الاقتصادات المعتمدة على الصادرات، وتهدد آفاق تقارب مستويات الدخل بين الاقتصادات النامية، والاقتصادات المتقدمة، مهددة ذلك بهبوط النشاط الاقتصادي بشكل عميق، وامتزامن في عام ٢٠٢٠ في كل من الاقتصادات المتقدمة (-٨٪)، واقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية (-٣٪)؛ و -٥٪ في حالة استبعاد الصين، ويُتوقع أن يسجل ما يزيد على ٩٥٪ من البلدان نمواً سالباً في نصيب الفرد من الدخل في ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يكون الضرر التراكمي، في نمو إجمالي الناتج

المحلي على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية، ما عدا الصين، منه في الاقتصادات المتقدمة^(٤).

ثانياً - الارتباك في سوق النفط:

يعد النفط أحد أدوات التحكم في السوق العالمية، باعتباره مدخل الطاقة الأساسي لمنظومة الإنتاج العالمية في: الصناعة، والنقل، والإنشاء وإلخ..، وعنصر فعال في تكاليف الإنتاج العالمية، وبالتالي في التسعير، وما يتبعه من انتقال للقيم المضافة عبر العالم، إلا أنه في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة، ابتداءً من الأزمة العالمية، مرت تلك السلعة الإستراتيجية بالعديد من مراحل الاضطرابات الجيوسياسية، إلى أن جاءت جائحة كورونا لتعمق آثار تلك الاضطرابات.

١ - الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨

ظهرت الأزمة المالية العالمية في منتصف سبتمبر عام ٢٠٠٨، حيث تمثلت مظاهرها في أزمة السيولة الأمريكية التي أدت إلى إفلاس العديد من المصارف، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول واقتصاداتها، لتلحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي، وقطاعات اقتصادية عدة، مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة من الكساد وتهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه.

ترتب على ذلك ارتباك شديد في أسعار النفط خلال فترة قصيرة جداً، حيث بدأت بارتفاع حاد في أسعار خامات أوبك بنسبة ٣٧٪، مقارنة بعام ٢٠٠٧، راجعاً ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الأسواق في بداية الأزمة، واستمراراً لحالة عدم الاضطراب تراجعت أسعار خدمة سلة أوبك في عام ٢٠٠٩، بمقدار ٣٥٪ تقريباً مقارنة بعام ٢٠٠٨^(٥).

٢ - التعافي التدريجي من الأزمة

حققت أسعار النفط في أوروبا والولايات المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، وارتفع سعر العقود المستقبلية لخام برنت في أوروبا إلى

(٤) غيتا غوبيناث، إعادة فتح الاقتصادات بعد الإغلاق العام الكبير: تعافٍ غير متساوٍ وغير مؤكد،

صندوق النقد الدولي، جنيف، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠

متاح على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/24/blog-weo-update-reopening-from-the-great-lockdown-uneven-and-uncertain-recovery>

(٥) لبل فاطمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على الصادرات النفطية للدول

العربية، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٧، ص ١١٩.

٩١,٥٨ دولاراً للبرميل، فيما بلغ سعر "وست تكساس إنترميديت" في الولايات المتحدة ٨٩,٣٥ دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى لهما منذ أكتوبر عام ٢٠٠٨. وواصلت أسعار النفط صعودها خلال الشهور اللاحقة من ٢٠١٠، ليبلغ سعر البرميل الواحد مطلع ٢٠١١، نحو ١٠٠ دولار للبرميل، مع تحسن معنويات اقتصاد منطقة اليورو، ثم بلغ ١١٢ دولاراً مطلع ٢٠١٢، ومع تسارع وتيرة تحسن اقتصاد الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ارتفعت معه نسبة الطلب على النفط الخام، مع زيادة نشاط المصانع، وتحسن مزاج الاقتصاد العالمي ككل، وتوقعات إيجابية للنمو الاقتصادي العالمي من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(٦).

٣ - مرحلة الهبوط المتجدد:

بداية من النصف الثاني من عام ٢٠١٤، بدأت الأسعار تسجل انخفاضات متتالية، مدفوعة بظهور بوادر تخمة عالمية في معروض النفط الخام، لتصل في نهاية العام إلى أقل مستوياتها منذ عام ٢٠١٠، حيث سجل سعر سلة خام أوبك ٩٦,٣ دولاراً/برميل ٩٩ دولاراً/برميل، وسعر خام غرب تكساس ٩٢,٢ دولاراً/برميل^(٧).

ببزوغ عام ٢٠١٥، انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير، حيث اقتربت من ٥٠٪، مقارنة بالعام السابق عليه، ليصل سعر سلة خام أوبك إلى ٤٩,٥ دولاراً/برميل، وسعر خام برنت إلى ٥٢,٤ دولاراً/برميل، وسعر خام غرب تكساس إلى ٤٨,٧ دولاراً/برميل، وهو ما لم تكن معه آبار النفط، ومخازنه المملوكة للدول المنتجة والمستهلكة معاً، قادرة على استيعاب مزيد من النفط الرخيص، الأمر الذي دفع إلى المطالبة، بعمل تكتل بين منتجي أوبك، لإعادة صياغة المشهد، والخروج باتفاق يعيد للنفط بريقه في الأسواق العالمية.

٤ - اتفاق أوبك ٢٠١٦ (محاولة التوفيق بين حصة السوق وتحديد الإنتاج):

في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، توصل الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج، تسري اعتباراً من يناير ٢٠١٧، قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر، حيث تراوحت نسبة التخفيض في الاتفاقية، لكل دولة مشمولة فيها، ما بين ٤,٥ ٪ و ٤,٧ ٪ من مستوى إنتاج الإشارة المحدد لها^(٨).

(٦) https://www.bbc.com/arabic/business/2010/12/101203_oil_prices

(٧) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوبك، الكويت، مارس ٢٠١٦، ص ٨.

(٨) علي مرزا، معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٧، ص ١٤.

لكن تطبيق إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، كان لها تأثير سلبي في ميزان الطاقة العالمي، حيث إنّ الانخفاض الكبير في العوائد النفطية لدول أوبك، أدى إلى انخفاض استثماراتها النفطية، مما أثر سلباً في تطوير الاحتياطيات، وتوسيع الطاقات الإنتاجية النفطية فيها. وتظهر أهمية توسيع الطاقات الإنتاجية النفطية في دول أوبك في إشباع الطلب العالمي الذي سيستمر في الزيادة، ولكن بنسبة أبداً من السابق من خلال تحقيق مستوى من الإنتاج يتخطى تدهور الإنتاج من الحقول التقليدية في دول خارج أوبك وداخلها، ولن يستطيع النفط الصخري تعويض هذا التدهور في الأمد المتوسط / الطويل.

٥ - تعميق الأزمة من قبل كوفيد-١٩:

امتداداً للاضطراب الجيوسياسي، لأهم سلعة إستراتيجية، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود (كالبازين، ووقود الطائرات) في عدد من القطاعات الاقتصادية من أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط.

في ذلك السياق، يُشار إلى أنه تم عقد اجتماع لدول منظمة الأوبك المنعقد في شهر أبريل مع منتجي النفط من خارج المنظمة، للتوصل إلى اتفاق لخفض المعروض النفطي على نطاق أوسع من نطاق الاتفاق السابق المبرم في عام ٢٠١٦، سواء من حيث كميات خفض الإنتاج التي تم الاتفاق عليها، أو من حيث عدد الدول المنضمة للاتفاق.

يأتي هذا الاتفاق في نطاق الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، نتيجة انتشار وباء كوفيد-١٩، بهدف تقليل المعروض السلعي من النفط، وتخفيف حدة الضغوطات السعرية، والحيلولة دون تراجع أسعار النفط الدولية في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب، تزامناً مع حالات الإغلاق الجزئي والكلي واسعة النطاق الممتدة عالمياً^(٩).

بناءً عليه، تم الاتفاق على جدول زمني مدته ٢٤ شهراً، لخفض كميات الإنتاج النفطي، يبدأ في مايو ٢٠٢٠ ويمتد حتى أبريل من عام ٢٠٢٢. حسب الجدول المعلن، تم الاتفاق في المرحلة الأولى (١ مايو - يونيو ٢٠٢٠)، على خفض الإنتاج بواقع ٩,٧ مليون برميل يومياً، يليه خفض بواقع ٨ مليون برميل يومياً في المرحلة الثانية

(٩) صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أبو ظبي، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٥٥.

(الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠)، ثم خفض بواقع ٦ مليون برميل يومياً في المرحلة الثالثة (الفترة يناير ٢٠٢١ وحتى أبريل ٢٠٢٢)^(١٠).

بتحليل ما سبق، نجد أن أسواق النفط تشهد منذ عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً شديداً في التقلبات السعرية، مما يكون لها تأثير عميق على مسارات التوقعات، وهو ما تتباين على إثره بشكل كبير الاتجاهات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، ومؤخراً التطورات المرتبطة بفيروس كورونا.

ثالثاً - مدى تأثير كوفيد-١٩ على التجارة الدولية في ظل العولمة:

أزمة فيروس كورونا لا تمثل تهديداً للصحة العامة فقط، لكنها تمثل أيضاً تهديداً وخطورة اقتصادية كبيرة، لما تؤديه من ركود كبير في معظم البلدان، وتباطؤ نمو عالمي يصل إلى أقل من ٢,٥ في المائة - وغالباً ما تؤخذ هذه النسبة على أنها أعتاب بداية ركود اقتصادي عالمي، بخسائر تجارية تتجاوز حاجز التريليون دولار، مستفيداً من نظام العولمة، الذي حول الكرة الأرضية إلى "قرية كونية"، بحيث سهّل انتقال الأشخاص، وهي الحرية التي سهّلت بدورها انتشار الوباء من دون حاجة إلى الحصول على إذن أو تأشيرة، بدليل أن الوباء بدأ في منطقة محددة من الصين، ثم انتقل خلال أيام إلى باقي أنحاء العالم عابراً للحدود.

١ - دور العولمة في تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية

أثبتت العولمة الاقتصادية مدى تشابك اقتصادات جميع بلدان العالم بصفة عامة، ومع الصين بصفة خاصة سواء بشكل أفقى كدول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، أو بشكل رأسي كعلاقاتها مع دول العالم النامي أو اقتصادات الأسواق الناشئة، حيث أشار مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية عن مدى عمق تأثير فيروس كورونا على التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي بين الدول، حيث يشير التقرير إلى أن انكماش إنتاج الصين العالمي بنسبة ٢٪ أدى إلى انخفاض بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي في تجارة السلع، وأن القطاعات الأكثر تضرراً من هذا الانخفاض هي الأدوات الدقيقة وأجهزة الاتصالات والمعدات وقطع السيارات، وأن من بين الأكثر الاقتصادات تضرراً هو الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٥,٢٠ مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ مليار دولار، واليابان ٥,٢٠ مليار دولار^(١١).

(١٠) مرجع سابق، ص ٥.

New.un.org/ar/story/2020/03/105053

(١١)

إذا كانت الدول المتقدمة عانت من أزمة كوفيد نتيجة انكماش إنتاج الصين العالمي، فإن الآثار الاقتصادية على الدول النامية ستكون مضاعفة، حيث إن خمس اقتصادات تلك الدول عرضة للآثار المباشرة للصدمة، COVID-19 بسبب عدم القدرة على تحمل مزيج من الديون العامة التي تذهب معظمها إلى الممول الرئيسي الصين (خدمة التزامات الدين العام فقط)، بالإضافة إلى الشراكة التجارية والاقتصادية الأوسع مع الصين، بما في ذلك منغوليا وأنغولا والغابون والفلبين وموزمبيق وفيتنام وكمبوديا وزامبيا. حيث أصبحت الصين بالنسبة لها مصدراً هاماً للتمويل، وهو ما جعل الصين أكبر دائن رسمي في العالم، حيث ازدادت القروض التي تقدمها الصين إلى الأسواق الناشئة، واقتصادات البلدان النامية إلى ١٠ أضعاف (من ٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧)^(١٢).

٢ - تأثير كوفيد-١٩ على التجارة الدولية:

أثر "كوفيد-١٩" على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، حيث انكمشت حجم التجارة الدولية بنسبة تصل إلى ٣٪، وذلك وفقاً لإحصاءات منظمة التجارة العالمية. وتشير التقديرات إلى انخفاض متوقع بنسبة تصل إلى ١٨,٥٪ بنهاية العام الحالي، على الرغم من أن تلك الانخفاضات غير مسبوقه، إلا أنه قد يكون هناك ما هو أسوأ من ذلك بكثير، إذا اجتاحت العالم موجة أخرى من هذا الوباء.

عدم اليقين جعل منظمة التجارة الدولية، تتوقع مسارين لا ثالث لهما، أحدهما متفائل وهو انخفاض حجم التجارة الدولية للبضائع في عام ٢٠٢٠ بنسبة تصل إلى ١٣٪، والآخر متشائم يتوقع الانخفاض بنسبة ٣٢٪. وكما هي الأمور في الوقت الراهن فإن التجارة الدولية تحتاج فقط إلى النمو بنسبة ٢,٥٪ لتلبية التوقعات المتفائلة. مع ذلك فإن التطورات السلبية بتوقع تفشي موجة ثانية من المرض، واللجوء على نطاق واسع إلى تبني العديد من القيود التجارية، يمكن أن يؤدي كل ذلك إلى تقييد في التوسع التجاري، مخالفاً التوقعات المتفائلة. وستلعب الخيارات النقدية والمالية والتجارية دوراً كبيراً في تحقيق ذلك.

(١٢) Unctad, the coronavirus shock, a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it Washington, 9 march 2020, p7.

المطلب الثاني

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على بلدان المنطقة العربية

إنتاج وتجارة النفط، جعلت اقتصاديات البلدان العربية ترتبط فيما بينها، ولو بشكل غير مباشر، تبعاً لذلك عانى النمو الاقتصادي في المنطقة العربية من تقلبات أسعار النفط الدولية، فالدول الغنية بالنفط تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، إلا أن الآثار تمتد إلى دول عربية أخرى بطريقة غير مباشرة، حين تصل تبعات تلك التقلبات إلى التحويلات المالية، وصناديق التنمية الإقليمية. ونتيجة لضعف التنوع في مصادر الدخل، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ستفقد هذه الدول فرصاً لزيادة نموها الاقتصادي حين تتحسن الإنتاجية العالمية، وستظل عرضة لهبوط الطلب على الصعيد العالمي. مع الانخفاض الأخير في أسعار النفط، وتراجع التحويلات المالية، والتوقف المفاجئ في قطاع السياحة، مما تتأكد معه الحاجة إلى تنويع الاقتصادات في المنطقة، حتى تتحمل الصدمات المماثلة في المستقبل..

سوف نتناول أهم القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بكوفيد-١٩.

أولاً - قطاع الزراعة:

يعاني الأمن الغذائي العربي من العديد من المعوقات والأزمات بداية من مرحلة دعم الإنتاج الزراعي الضئيلة، مقارنة بحجم التمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية الأخرى، المساهمة في الناتج المحلي، يمكن أن يرجع ذلك إلى حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في هذا القطاع بشكل خاص، إضافة إلى تواضع العائد الناتج من رأس المال المستثمر في هذا القطاع، بسبب تدني مستويات الأسعار للمنتج الزراعي، مقابل ارتفاع تكلفة الإنتاج، وأحياناً عدم قدرته على تحقيق المنافسة الخارجية، فكانت النتيجة الاعتماد على الاستيراد للحصول على احتياجات سكان المنطقة من المواد الغذائية، حتى أصبحنا من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، هذا ما قبل أزمة كورونا.

استمراراً لمعاناة الأمن الغذائي العربي، شهدت المنطقة العربية نزاعات متكررة أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتعد أيضاً موطناً لأكبر حالات الطوارئ الإنسانية، والنزوح (العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان والصومال وفلسطين).

وفقاً للتقرير العالمي لعام ٢٠١٩ الصادر بشأن أزمة الغذاء، توجد في المنطقة حالياً ثلاث من أسوأ ثماني أزمات غذائية، هي (اليمن وسوريا والسودان). وبنهاية

عام ٢٠١٩، ظلت اليمن أسوأ حالة طوارئ إنسانية في العالم، حيث يأتي أكثر من نصف سكانه، ضمن المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (مرحلة الأزمة) أو أعلى. وأدى الصراع السوري الذي استمر أكثر من تسع سنوات إلى انعدام الأمن الغذائي لدى ملايين السوريين، وتسبب في نزوح واسع النطاق عبر المنطقة، ولا يزال في السودان ٩,٥ مليون شخص في أمس الحاجة للغذاء، والمساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى هذه البلدان الثلاثة، تواجه دول أخرى في المنطقة، إما نزاعات فعلية أو دخلت مرحلة التعافي من آثارها، بما في ذلك ليبيا، والعراق، وفلسطين، ولبنان، والأردن^(١٣).

إضافة إلى ذلك تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية، ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر أثناء الأزمات والأوبئة، مثل أزمة الجائحة الحالية، حين يتجمد نقل الأغذية وغيرها من المنتجات ولو لفترة وجيزة، حيث تنفق المنطقة حوالي ١١٠ مليار دولار على الواردات الغذائية التي تشمل ما يصل إلى ٩٠ في المائة من احتياجات المنطقة من الحبوب، و٦٥ في المائة من احتياجاتها من القمح^(١٤). وتؤثر القيود التجارية على سلسلة تدفق الأغذية والمدخلات الزراعية، بينما تتسبب عمليات الإغلاق برفع الأسعار وتقييد النشاط الاقتصادي وانخفاض الدخل. ومن المرجح في حالة عدم اليقين الحالية أن يشهد العالم حالة طوارئ غذائية، نتيجة عدم الوصول إلى حل طبي جذري، وهو ما يؤدي إلى تعطيل مزمن لسلاسل الإمداد العالمية للأغذية.

ثانياً - قطاع الصناعة:

عانت الصناعة في الوطن العربي من التأخر بسبب الاقتصار على الصناعات الاستهلاكية، أو الصناعات الاستخراجية للمواد الخام، وعجزها عن استيعاب إنتاج التكنولوجيات الحديثة، نتيجة الاعتماد على تصدير المواد الخام، وعدم وجود رؤية تنموية وصناعية واضحة للاستفادة من الطفرة الاقتصادية الحاصلة، إضافة إلى سوء الإدارة والتسيير، وهو ما يبرر التقهقر الحاصل في مؤشرات النمو الاقتصادي لتلك

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرض فيروس كورونا كوفيد- ١٩ وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٨.

(١٤) الأمم المتحدة، كوفيد- ١٩ والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، جنيف، يوليو ٢٠٢٠، ص ١٨.

الدول. وبالتالي عندما اجتاحت كوفيد-١٩ البلدان العربية، لم يكن صداه كبيراً في قطاع الصناعة على عكس قطاعات اقتصادية أخرى، كتجارة النفط التي كان لها تأثير عميق على الدول العربية المنتجة للنفط والمستوردة له.

ظهر تأثير كوفيد-١٩ على بعض الصناعات العربية، مثل قطاع الصناعات المعملية، حيث تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي للقطاع إلى ٨٧,١٠ نقطة خلال شهر مارس ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ١٠٥ نقطة تقريباً للرقم المسجل خلال شهر مارس ٢٠١٩، وبنحو ١٠٧ نقطة للمسجل في الشهر السابق عليه. الأمر ذاته سُجل على مستوى عدد من الصناعات الأخرى، مثل مؤشر صناعة مواد البناء والخزف والبلور الذي تراجع إلى ٧٥,٢ نقطة في مارس ٢٠٢٠، مقابل نحو ١٠٤ نقطة لشهر مارس ٢٠١٩، في حين تراجع مؤشر الصناعات الميكانيكية إلى ٧٣,٣ نقطة مقابل نحو ١٠٦ نقطة عام ٢٠١٩، كما انخفض المؤشر العام للإنتاج الصناعي إلى ٧٨,١ نقطة في شهر مارس ٢٠٢٠ مقابل ٩٠,٩ نقطة للشهر نفسه في العام الماضي، ومقارنة بنحو ٩٣,٩ نقطة للشهر السابق عليه^(١٥).

ثالثاً - تجارة السلع والخدمات في البلدان العربية:

تأثرت التجارة الدولية العربية بشكل مباشر من وباء كورونا، سواء على صعيد السلع، بصفة خاصة النفط، أو تجارة الخدمات سواء خدمات السياحة، وخدمات النقل الجوي.

١ - الإنتاج النفطي في الدول العربية: يمثل احتياطي البلدان العربية من النفط الخام ٥٧,١٠ من الاحتياطيات العالمية، كما أن احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي ٢٧,١٠ في المائة من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي^(١٦).

بلغ إنتاج نفط أوبك في أبريل ٩,٧ مليون برميل نتيجة الاتفاق على خفض الإنتاج اليومي، وهو أكبر خفض منفرد للإنتاج في التاريخ^(١٧). وتذهب وكالة الطاقة الدولية إلى أنه في أسوأ السيناريوهات، قد ينخفض الطلب العالمي على النفط إلى ٧٣٠ ألف برميل يومياً. إضافة إلى ذلك سوف تتحمل البلدان العربية المصدرة للنفط ٥٠ في المائة من عبء التخفيض العالمي من إمدادات النفط في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

(١٥) صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص ٢٤

(١٦) Opec(2020)"oapc monthly bullten"available

http:oapec org/home/publication/report monthly- bullten

https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5891.htm (١٧)

المُقرة في اتفاق "أوبك +"، الأمر الذي سيكون له تبعات كبيرة على الاقتصادات العربية. فعلى الرغم من جهود التنوع في مصادر الدخل المستمرة، لا يزال يمثل قطاع النفط نحو ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، و٤٢ في المائة من إجمالي الصادرات، و٦٠ في المائة من الإيرادات العامة^(١٨).

تبعات تأثير كورونا على قطاع النفط تبرز بشكل أساسي في اقتصاديات البلدان العربية ذات الثقل الكبير في الإنتاج العالمي، وذلك في ظل التزامها بالتخفيضات المحددة وفقاً لاتفاق "أوبك+"، وتأثر مستوى الناتج المحلي والصادرات النفطية، ونظراً لكون القطاع النفطي يمثل محركاً أساسياً للنمو في عدد من القطاعات غير النفطية التي تأثر بعضها بالإغلاق الكلي والجزئي الناتج عن جائحة كورونا، فإن تلك القطاعات ستشهد ركوداً خلال العام الجاري.

ففي دولة مثل السعودية يتوقع أن يكون لأزمة كورونا تأثير كبير على قطاع النفط، حيث تلتزم المملكة وفق اتفاق "أوبك+"، الذي تم توقيعه، بهدف خفض كميات الإنتاج النفطي ٢,٥ مليون برميل يومياً خلال شهري مايو ويونيو، وبخفض أقل حتى انتهاء العمل بالاتفاق في شهر أبريل من عام ٢٠٢٢^(١٩). خلال تلك الفترة من غير المتوقع أن تساعد الزيادات المتوقعة لأسعار النفط العالمية في تخفيف وطأة الأثر المتوقع لانخفاض كميات الإنتاج على القطاع النفطي، خاصة في ظل التوقعات باستمرار تباطؤ مستويات الطلب العالمي على النفط، بسبب عدم اليقين من انتهاء الأزمة قريباً.

كما يتوقع في الإمارات حدوث انكماش في القطاع النفطي نتيجة الالتزام بخفض الإنتاج في إطار اتفاق أوبك بواقع ٧٢٠ ألف برميل يومياً، خلال شهري مايو ويونيو. في هذا الإطار يتضح تراجع مستويات الإنتاج النفطي في الإمارات إلى ٢,٤٤ مليون برميل يومياً في شهر مايو من عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٤ ملايين برميل يومياً في شهر أبريل من عام ٢٠٢٠^(٢٠).

أما في قطر، فسوف يتأثر الاقتصاد القطري بسبب التراجع المتوقع في ناتج

(١٨) صندوق النقد العربي. مرجع سابق، ص ١١.

(١٩) Dr. Ayed S. Al-Qahtani, opec monthly oil market report, opec, Vienna, 12 august 2020, p33

(٢٠) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (٢٠٢٠). الإمارات، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

القطاع الهيدروكربوني، نتيجة الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط والغاز. كذلك من المتوقع أن تتأثر الأنشطة الاقتصادية الأخرى، نتيجة الانكماش العالمي، وما يرافقه من انخفاض مستويات الطلب على العديد من الصادرات غير الهيدروكربونية، لاسيما وأن الدول الآسيوية تمثل أهم الشركاء التجاريين لقطر.

التزام الكويت بخفض الإنتاج النفطي، وفقاً لاتفاق "أوبك + " الممتد حتى أبريل من عام ٢٠٢٢، حيث من المتوقع أن يتركز الأثر في الربع الثاني من العام الذي سوف يشهد تراجع كميات الإنتاج النفطي بنحو ٦٤٠ ألف برميل يومياً. ووفقاً لبيانات منظمة الأوبك، سيشهد الإنتاج النفطي تراجعاً في الكويت بنحو ٩٦٠ ألف برميل يومياً خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٠، مقارنة بالمستويات المسجلة في شهر أبريل من العام نفسه، ليسجل نحو ٢,١٩ مليون برميل يومياً^(٢١).

أما في عمان، سيؤدي الهبوط في الأسعار العالمية للنفط إلى تراجع إنتاج وتصدير النفط والغاز، نتيجة انخفاض الطلب والالتزام باتفاق أوبك +، لخفض كميات الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى انكماش مستويات الناتج في القطاعات الهيدروكربونية، لاسيما كون الصين شريكاً تجارياً رئيساً للسلطنة، حيث تستحوذ بشكل عام على نحو ٤٠ في المائة من الصادرات العُمانية. كما سيطول التأثير قطاعات أخرى غير نفطية، نتيجة حالات الإغلاق الكلي أو الجزئي لعدد من القطاعات التي تسهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي، من أبرزها قطاع السياحة والتجارة الداخلية والخارجية والصناعات التحويلية^(٢٢).

تأثر الاقتصاد البحريني بالتداعيات الناتجة عن كوفيد-١٩، نتيجة تراجع الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض كميات الإنتاج في ظل التزام المملكة باتفاق "أوبك +"، بالإضافة إلى أثر تراجع الإيرادات النفطية على مستويات الإنفاق العام. كما تأثرت القطاعات غير النفطية، بالتراجع في مستويات الطلب الخارجي والمحلي في ظل الإغلاق الكلي والجزئي للأنشطة الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بأهم القطاعات الأساسية في المملكة وهي السياحة والطيران والبيع بالتجزئة والمواصلات والمطاعم. نرى أن بلدان الخليج العربي الخاسر الأكبر من انخفاض سعر النفط، وفقاً

(٢١) بنك الكويت المركزي، (٢٠٢٠). الكويت، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر

(٢٢) البنك المركزي العماني، (٢٠٢٠). عُمان، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر.

لاتفاقية أوبك +، حيث إن "استمرار هبوط أسعار النفط الخام حالياً، تنذر باستنزاف الاحتياطات المالية التي تراكمت بدول الخليج خلال العقود الماضية، حيث أظهرت بيانات رسمية أن المملكة السعودية وحدها من المتوقع أن تخسر نحو ١١٨,٩ مليار دولار من الأصول الاحتياطية في غضون ٥ سنوات، كما بلغ الدين العام أكثر من ١٨٠,٨ مليار دولار، ووفق البيانات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي انخفضت الأصول الاحتياطية إلى ٤٧٣ مليار دولار بنهاية مارس مقابل ٤٩٧ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠، في حين كان من المتوقع أن تبلغ ٦١٦ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٥" (٢٣).

٢ - التجارة في الخدمات:

تجارة الخدمات ليست استثناء من الآثار التي سببها وما زال يسببها انتشار وباء كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، فهو قطاع يشتمل على العديد من الأنشطة كخدمات السفر والنقل والاتصالات والخدمات المالية بشتى أشكالها والبناء والتشييد والخدمات المرتبطة بتجارة السلع والحاسب والمعلومات وحقوق الملكية الفكرية والتأليف، وغيرها.

أ - التراجع في خدمات التحويلات المالية:

تعتبر التحويلات المالية مصدراً حيوياً للدخل بالنسبة للبلدان النامية. وقد أثر الركود الاقتصادي الكبير الناجم عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) تأثيراً شديداً على قدرة المغتربين في إرسال الأموال إلى أوطانهم، مما يجعل من الأهمية اختصار الوقت اللازم للتعافي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة؛ لما لها من أهمية في المساعدة على تحمل سد الاحتياجات الأساسية لمتلقي تلك الخدمة.

يتوقع أن تنخفض التحويلات المالية العالمية بنسبة تصل إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وتدابير الإغلاق العام الكبير، والذي سيعيد أكبر انخفاض في التاريخ الحديث، بسبب انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة، وهي الشريحة الأكثر تعرضاً لفقدان الوظائف، والأجور في أي أزمة اقتصادية في البلد المضيف. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ١٩,٧٪، لتصل إلى ٤٤٥ مليار دولار، مما يمثل

(٢٣) مبارك محمد الهاجري، انخفاض أسعار النفط لفترات طويلة يهدد ثروات الخليج، مجلة سبويتنج عربي، ١٧/٤/٢٠٢٠.

خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر الضعيفة، والطبقات الأولى بالرعاية، بصفة خاصة فإن الدول العربية، سوف تنخفض التحويلات فيها بنسبة (١٩,٦٪)، حيث يمثل غالبيتها من الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، وتمثل التحويلات المالية فيها مصدراً أساسياً للدخل^(٢٤).

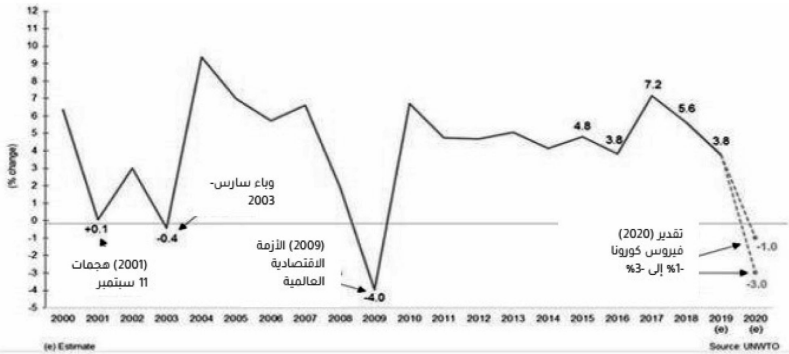
تعتبر مصر خامس أكبر متلقي للتحويلات في العالم، بقيمة بلغت ٢٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩، بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تتراجع تحويلات المصريين بسبب الجائحة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪، نتيجة عدم قدرة المصريين على الرجوع لدول العمل مرة أخرى في ظل الإجراءات الاحترازية وعدم اليقين من انتهاء الأزمة على المدى القريب^(٢٥).

ب - خدمات السياحة:

تفشي فيروس كورونا يطرح أمام قطاع السياحة تحدياً كبيراً، باعتباره أحد أكثر القطاعات تضرراً، حيث يعتمد قطاع السياحة أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر على التفاعل بين الناس.

عدد السياح الوافدين عالمياً ٢٠٢٠

الشكل رقم (٢)



المصدر: منظمة السياحة العالمية ٢٠٢٠

(٢٤) <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history>

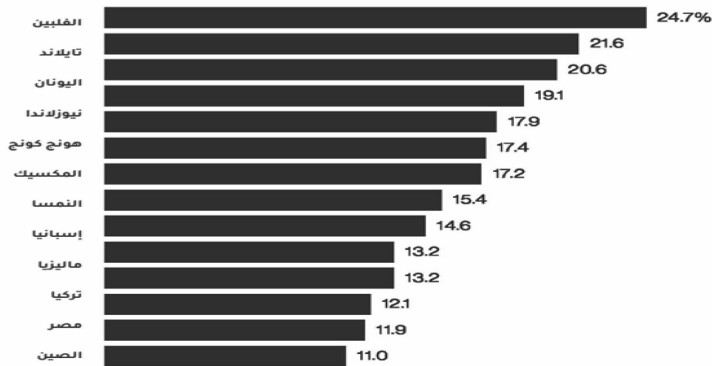
(٢٥) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٤.

يتضح من الشكل السابق، أن انخفاض السياحة على مستوى العالم قد يصل إلى نسبة تتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، أي أكثر تأثيراً من الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨. ويعتبر قطاع السياحة في بلدان المنطقة العربية من أكثر القطاعات التي تأثرت تأثيراً مباشراً من تداعيات أزمة كورونا، لاسيما أن ٨٠٪ من هذا القطاع من الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها أحد أهم مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة، وكذلك موازين مدفوعاتها، وعلى المدى القصير عانت السياحة العربية بشدة من جائحة كورونا نتيجة إلغاء بعض الحجوزات في الفنادق، وهو ما يجعل تدابير تعويض هذا القطاع من ضمن الأولويات التي يجب على الحكومات العربية مراعاتها، بما له من أهمية في توفير فرص عمل ودعم تجارة الخدمات والنتائج المحلي وتوفير عملات صعبة، تسهم في دعم اقتصادات تلك الدول.

يعتبر دخل السياحة في مصر مصدراً هاماً ورئيسياً للدخل القومي، حيث سجل قطاع السياحة إيرادات غير مسبوقه في عام ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يُعد بمثابة مؤشر على ارتفاع معدل الاستقرار. وكان من المرتقب أن تُفضي الجهود الحثيثة والرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال في مصر إلى مزيد من النمو الراسخ على مستوى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، ولكن جائحة كورونا أوقفت ذلك، وبالتالي توقفت حركة السياحة تماماً ليصيبها الشلل بشكل شبه كامل نتيجة الإغلاق التام، وتوجيه جهود الدولة نحو مكافحة الجائحة^(٢٦).

(الشكل رقم ٣)

نسبة الناتج المحلي الإجمالي المُتولد عن السفر والسياحة في البلاد الأكثر تضرراً



Source: - Bloomberg (2020), "Tourists across Globe Cancel Bookings as Virus Halts Travel".

ج - خدمات الطيران والنقل الجوي:

يناشد الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) الحكومات في الشرق الأوسط، كجزء من حملة عالمية، تقديم الدعم الطارئ لشركات الطيران في الوقت الذي تكافح فيه من أجل البقاء، بسبب توقف الطلب على السفر الجوي، نتيجة لازمة COVID-19. حيث إن وقف انتشار COVID-19، هو الأولوية القصوى للحكومات، لكن يجب عليهم أن يدركوا أن حالة الطوارئ الصحية العامة، أصبحت الآن كارثة على اقتصادات قطاع النقل الجوي؛ لأن حجم أزمة الصناعة الحالية أسوأ بكثير، وأكثر انتشاراً من أحداث ١١ سبتمبر، أو السارس، أو الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، كما أن شركات الطيران تقاتل من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد تم تعليق العديد من الرحلات في الشرق الأوسط، وشهدت شركات الطيران انخفاض الطلب بنسبة تصل إلى ٦٠٪ على المسارات المتبقية، بالإضافة إلى أن ملايين الوظائف في مجال النقل الجوي على المحك، وهو ما جعل شركات النقل في المنطقة تقوم بتدابير واسعة النطاق لخفض التكاليف للتخفيف من الأثر المالي للشركة. ومع ذلك بسبب حظر الرحلات الجوية، فضلاً عن القيود الدولية والإقليمية المفروضة على السفر فإن إيرادات شركات الطيران آخذة في الانخفاض، مما يفوق نطاق حتى تدابير احتواء التكاليف الأكثر صرامة، مع وجود متوسط احتياطي نقدية يبلغ نحو شهرين في المنطقة، تواجه شركات الطيران أزمة سيولة ووجود كيان؛ مما يجعلها في حاجة إلى معونة طارئة تصل إلى ٢٠٠ بليون دولار^(٢٧).

تم إلغاء ١٦ ألف رحلة ركاب في الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد زيادة هائلة مع اتخاذ تدابير إضافية في البلدان المختلفة، وحتى الآن انخفضت الحجزات الدولية في الشرق الأوسط بنسبة ٤٠٪ على مدار العام في مارس وأبريل، ٣٠٪ على مدار العام في مايو ويونيو. وانخفضت الحجزات المحلية بنسبة ٢٠٪ تقريباً في شهري مارس وأبريل، و ٤٠٪ في مايو ويونيو، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة خسرت شركة طيران الشرق الأوسط إيرادات بقيمة ٧,٢ مليار دولار أمريكي حتى ١١ مارس ٢٠٢٠، وارتفعت المبالغ المستردة من التذاكر بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩ (٠١ فبراير - ١١ مارس).

يشير التحليل الإقليمي للاتحاد الدولي للنقل الجوي إلى أنه من المتوقع أن تعاني بلدان الشرق الأوسط من خسائر فادحة لأهم خطوط النقل الجوي، كما هو مبين كالتالي:

(٢٧) الاتحاد الدولي للنقل الجوي / <https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-03-19-01/>

- **الكويت:** يمكن أن تؤدي الأعطال الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ٢,٩ مليون مسافر، وخسارة ٥٤٧ مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأساسية، كما أن تعطل السفر الجوي يمكن أن يعرض للخطر أكثر من ١٩٨٠٠ وظيفة.
- **عمان:** يتوقع أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة مليوني مسافر من حجم المسافرين، وخسارة قدرها ٣٢٨ مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأساسية، كما أن تعطل السفر الجوي قد يعرض للخطر حوالي ٣٦٧٠٠ وظيفة في البلد.
- **قطر:** تماشياً مع سيناريو "الانتشار الواسع" الذي نُشر في ٥ مارس قد تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ٢,٣ مليون مسافر من حجم المسافرين، وخسارة ٧٤٦ مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأساسية في قطر، كما أن تعطل السفر الجوي قد يعرض للخطر حوالي ٣٣٢٠٠ وظيفة في البلد.
- **المملكة العربية السعودية:** قد تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ١٥,٧ مليون مسافر من حجم المسافرين، وخسارة ٣,١ مليار دولار أمريكي من الإيرادات الأساسية في المملكة العربية السعودية، كما أن تعطل السفر الجوي يمكن أن يعرض للخطر أكثر من ١٤٠٣٠٠ وظيفة.
- **الإمارات العربية المتحدة:** يتوقع أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ١٣,٦ مليون مسافر من حجم المسافرين، وخسارة ٢,٨ مليار دولار أمريكي من الإيرادات الأساسية في الإمارات العربية المتحدة، كما أن تعطل السفر الجوي يمكن أن يعرض للخطر أكثر من ١٦٣٠٠٠ وظيفة.
- **لبنان:** يتوقع أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ١,٩ مليون مسافر، وخسارة قدرها ٣٦٥ مليون دولار من الإيرادات الأساسية في لبنان، كما أن تعطل السفر الجوي قد يعرض للخطر حوالي ٥١٧٠٠ وظيفة.
- **الأردن:** يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة حوالي ٦٤٥,٠٠٠ من حجم الركاب، وخسارة ١١٨,٥ مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأساسية في الأردن، وإذا تصاعد الوضع أكثر من ذلك يمكن فقدان ١,٦ مليون مسافر، وإيرادات قدرها ٣٠٢,٨ مليون دولار.
- **مصر:** السيناريو المتوقع أنه قد تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ٦,٣ مليون مسافر من حجم المسافرين، وخسارة مليار دولار أمريكي

من الإيرادات الأساسية في مصر، كما أن تعطل السفر الجوي قد يعرض للخطر حوالي ١٣٨٠٠٠ وظيفة في البلد:

- **المغرب:** من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات الناجمة عن COVID-19 إلى خسارة ٤,٩ مليون مسافر، وخسارة ٧٢٨ مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأساسية في المغرب، كما أن تعطل السفر الجوي يمكن أن يعرض للخطر أكثر من ٢٢٥٠٠٠ وظيفة في البلد.

- **تونس:** تماشياً مع سيناريو الإغلاق العام، وتوقف حركة الملاحة الجوية، سوف يؤدي ذلك إلى خسارة ٢,٢ مليون مسافر، وخسارة ٢٩٧ مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأساسية في تونس^(٢٨).

د - الأسواق المالية:

ألقت تداعيات أزمة كورونا بظلالها على أسواق المال العربية كغيرها من الأسواق العالمية المدرجة وفقاً للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي وقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، حيث سجلت الأسواق المالية العربية تراجعاً ملحوظاً في مارس ٢٠٢٠، وأن أكثر الأسواق تضرراً هو سوق دبي، حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة ٢١,٧٠ في المائة، وبورصة البحرين بتراجع ١٤,٩٠ في المائة، وهبطت قيمة الأسهم في سوق مال الدوحة إلى ١٣,٨٠ في المائة، وتراجعت قيمة الأسهم في سوق المال السعودي إلى ١١,٥٠ في المائة^(٢٩).

كما أن الانخفاض في مؤشرات سوق الأوراق المالية العربية من المحتمل ألا ينتهي بعد، في حين أن التدابير الرامية إلى منع وباء الفيروسات التاجية (كورونا) تتزايد، مما يزيد من الحصار الخانق الذي قد يجلب مخاطر إضافية على اقتصادات المنطقة العربية.

ثانياً - أداء الاقتصاد الكلي لبلدان المنطقة العربية في ظل تسارع الأزمة الراهنة

في ظل الغموض الذي يحيط بوتيرة انتشار كوفيد-١٩ ومساره، فإن أداء اقتصاديات البلدان العربية وموازين مدفوعاتها تعاني بشكل كبير كما هو موضح.

(٢٨) <https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-03-19-01/>
Iata, Africa & Middle East - Urgent Emergency Support Requested for Airlines, Date: 19 March 2020.

(٢٩) د. الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل ٢٠٢٠، ص ٢٨.

١ - النشاط الاقتصادي:

من المتوقع تأثر النشاط الاقتصادي للدول العربية، نتيجة الانتشار السريع لفيروس كورونا، ولعل أهم تلك الأنشطة الطلب الخارجي الذي يسهم بنحو ٤٨٪ من الطلب الكلي، بالإضافة إلى تأثر الإنتاج في العديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع تراجع الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي بسبب انتشار الفيروس والتوسع في حالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية، كما أن عدم اليقين في التوصل إلى علاج أو لقاح على المدى القريب سيؤثر بلا شك على القرار الاستثماري سواء المشاريع الحالية أو المقبلة^(٣٠).

٢ - تفاوت تأثير كوفيد-١٩ على الموازنة العامة للدول العربية:

انخفض عجز الموازنة المُجمعة العامة للدول العربية من ٣,٨ في المائة من الناتج في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في المائة من الناتج خلال عام ٢٠١٩، وسط الاختلاف حول أداء مجموعات الدول العربية المختلفة، حيث حققت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً ملموساً في عجز الموازنة ليصل الناتج إلى ٢,٦ في المائة عام ٢٠١٩، مقابل ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، وهو ما يشكل تراجعاً مقداره ١,٧ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس تكثيف وتيرة الإصلاح المالي في هذه الدول. في حين ارتفع مستوى العجز المسجل في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليصل إلى نحو ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، مقابل ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ في ظل تأثر الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض بلدان المجموعة، والحاجة إلى زيادة مستويات الإنفاق لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم الإنفاق على متطلبات إعادة الإعمار. في حين شهد مستوى العجز المسجل في موازنة الدول العربية المستوردة للنفط انخفاضاً بنحو ٦,٧ في المائة عام ٢٠١٩، مقابل ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٨ في ظل الإصلاحات المالية التي يجري تطبيقها، وسوف تؤثر المستجبات المرتبطة بفيروس كورونا على الموازنات العربية، حيث سينتج عنها تراجع في حصيلة الإيرادات النفطية والضريبية، في الوقت الذي ستحت فيه حكومات هذه الدول إلى زيادة مستويات الإنفاق لدعم الأنظمة الصحية، وتمويل حزم الإنفاق المخصصة للتخفيف من الآثار السلبية للفيروس على الاقتصاد،

(٣٠) مرجع سابق، ص ٢٢.

خاصة على ضوء التأثير الكبير لمضاعفات الإنفاق الحكومي في الدول العربية، لاسيما في أوقات تراجع الأسعار العالمية للنفط، وتباطؤ النشاط الاقتصادي^(٣١).

أما الدول العربية المستوردة للنفط فسوف تتأثر الإيرادات الضريبية فيها بشكل كبير بالتطورات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، في حين ستحث هذه البلدان إلى تخصيص موازنات كبيرة لدعم الإنفاق على الصحة وعلى القطاعات المتأثرة جراء هذا الفيروس. لكن في المقابل، سوف تستفيد موازنات هذه الدول من التراجع الكبير للأسعار العالمية للنفط إلى ما يقل بكثير عن مستويات أسعار النفط المتضمنة في الموازنات العامة لهذه الدول، وهو ما سينتج عنه وفورات مالية يمكن توجيهها إلى دعم بنود الإنفاق الضرورية لتحفيز النمو، وتجاوز التداعيات السلبية للفيروس.

لكن في الإجمال من المتوقع ارتفاع مستوى عجز الموازنة بدول المجموعة في عام ٢٠٢٠، وبقاؤه كذلك عند مستويات مرتفعة العام المقبل في ظل عدم اليقين من انتهاء الأزمة.

(٣١) صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، أبو ظبي، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، ص ٥٣.

المبحث الثاني سياسات احتواء الأضرار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا

تستحوذ الأبعاد الاقتصادية للأزمة على اهتمام كبير، فالخسائر البشرية أكثر إيلاًماً وإلحاحاً، فملايين البشر في أفقر بلدان العالم على حافة الانهيار، والجائحة التي يواجهون خطر الإصابة بها ليست في الفيروس وحده، بل فيما سيخلفه من آثار مُدمِّرة، كالحرمان من الوظائف، والتجارة، وتحويلات المهاجرين، والمغتربين والاستثمار. وفي ظل عدم وجود أنظمة قوية للرعاية الصحية لوقف سريان انتشار المرض قد يكون ذلك مقدمات لوقوع كارثة إنسانية، وضياح سنوات كثيرة سابقة من التقدم في مكافحة الفقر المدقع الذي لن يوقف زحفه إلا من خلال تبني إجراءات اقتصادية وحزم مالية ونقدية مستوحاة من أهم المدارس الاقتصادية، حيث لوحظ تاريخياً من التجارب السابقة أن الدول التي اتخذت جانب التقشف لم تخرج من بوتقة الانكماش لفترات طويلة، وظلت تعاني من معدلات النمو البطيئة، واختلال الميزان التجاري وهو ما انتشر بصفة خاصة في بلدان العالم الثاني من النصف الثاني من القرن العشرين. بالتالي فإن المنطق في ظل الأزمة الحالية، يدفعنا نحو النظرية الكينزية باعتبارها تدعم رفع الإنفاق العام الذي من شأنه ابتلاع جزء كبير من معدلات البطالة، ورفع الروح المعنوية للمستهلكين في السوق، والعودة إلى الشراء والاستهلاك، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تنشيط السوق ورفع معدلات الإنتاج لتتحرك الدورة الاقتصادية مرة أخرى.

هناك مَنْ ينادي بمزج النظرية الكلاسيكية التي تدعو إلى التقشف بالنظرية الكينزية لحماية الاقتصاد من الانهيار، لكن في واقع الأمر، لا يمكن تطبيق النظريتين في آن واحد، بل البداية الصحيحة تكمن في تطبيق المنهج الكينزي بشكل مكثف عن طريق تخفيض الضرائب، وسعر الفائدة، وإنشاء فرص عمل جديدة لتدوير الأيدي العاملة، لاستيعاب أكبر قدر من البطالة، وبعد أن يحدث تماسك في هذه الفئة، وتستقر الشركات وتحقق معدلات أرباح مطمئنة، يمكن للدولة أن تفرض ضرائب تدريجية لتسديد قروضها المستحقة على المشاريع التي أطلقتها لمساندة اقتصادها في مواجهة الأزمة، وهو ما يجعل الأسواق تتحمل الضريبة، عكس واقع الأمر، لو تم تطبيقها في بداية انتشار كورونا، ومع توقف عجلة الإنتاج^(٣٢).

سياسات الاحتواء التي اتبعتها الحكومات، سواء النابعة من الداخل، أو بتشجيع من

(٣٢) علي محمد الخوري، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الأزمات، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ٢٠٢٠، ص ٨٦.

المؤسسات الدولية النقدية، منبعها النظرية الكينزية من خلال المخصصات المالية التحفيزية الضخمة، والمقدرة بمئات المليارات، لضمان استمرار عجلة الإنتاج، رغم التحديات المعيقة.

وهو ما سوف نتناوله في المبحث الثاني من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: سياسات الاحتواء الاقتصادية على المستوى العالمي

المطلب الثاني: سياسات الاحتواء الاقتصادية على صعيد البلدان العربية

المطلب الأول

سياسات الاحتواء الاقتصادية على المستوى العالمي

يمثل خيار استجابة عالمية كبيرة ومُنسَّقة وعلى نطاق لم يسبقه مثيل الحل العملي الوحيد للتغلب على أزمة بهذا القدر من الجسامة، ويجب على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية أن تفعل كل ما في وسعها للحد من المعاناة الإنسانية، ومساعدة البلدان على العودة إلى تحقيق نمو مستدام. ويمكن أن يحول اتخاذ تدابير سريعة وواسعة النطاق الآن دون تحوُّل هذه الأزمة إلى أزمة مجاعة واضطرابات اجتماعية. من خلال التنسيق وتضافر الجهود مع الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمنظمات متعددة الأطراف من مختلف الأطياف من العام إلى الخاص، يمكن إثبات التصدي لهذا التحدي، ومن خلال التضامن العالمي القوي ستُكَلَّل جهود الجميع بالنجاح.

أبرزت جائحة كوفيد-١٩ مدى أهمية دور المنظمات الدولية في كبح جماح الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار ذلك الوباء، وبصفة خاصة المؤسسات النقدية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها.

أولاً - البنك الدولي:

يحاول البنك الدولي سرعة تقديم الدعم اللازم لمكافحة جائحة كورونا باستخدام نهج المسار السريع الذي أعده البنك الدولي في أبريل، حيث يعمل البنك حالياً على مساعدة ٩٣ بلداً في مشروعات صحية ذات علاقة بمكافحة فيروس كورونا، ومن المتوقع قريباً مساندة ١٨ بلداً آخر، وذلك من خلال العديد من الإجراءات الهامة والمصيرية للدول متوسطة ومنخفضة النمو على نحو الخصوص منها^(٣٣).

DAVID MALPASS, May 1, 2020 end of week update: Debt relief for the world's poorest countries, world bank, washington, MAY 01, 2020.
<https://blogs.worldbank.org/voices/may-1-2020-end-week-update-debt-relief-worlds-poorest-countries>.

أ - تعليق سداد الديون:

بداية من مايو عام ٢٠٢٠، سوف يتم تعليق سداد الديون المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية إن هي طلبت هذا السماح - تمهيداً لتقديم دعم مالي إضافي لمساعدتها على مواجهة جائحة كورونا. وقد ساند محافظو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزراء مالية مجموعة السبع ومجموعة العشرين هذا التعليق اعتباراً من الأول من مايو، واتفقت مجموعة العشرين على اتباع نهج محدد من الشروط المشتركة تحدد السمات الأساسية لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين.

ب - تعزيز الشفافية

بجانب المساندة المالية، تعطي المبادرة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فرصة كبيرة لتعزيز الشفافية والإفصاح عن الالتزامات المالية لقطاعها العام. وتحظى شفافية الديون والاستثمارات بأولوية قصوى بهدف تحسين جودة الالتزامات المالية لأي بلد. ويعمل معاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لتقييم قدرة تلك الدول على الاستمرار في تحمل الأعباء الإضافية للديون ومدى شفافيتها، ومتابعة استخدامها للمبالغ المتوفرة نتيجة الإعفاء من خدمة الديون.

ت - متابعة الدعم للفئات الأكثر استحقاقاً:

استجابة لتداعيات فيروس كورونا يتم توسيع عمليات الدعم لشبكات الأمان الاجتماعي من خلال عمليات تحويل النقد عن طريق البنوك ومكاتب البريد والمشروعات متناهية الصغر، وعن طريق الوسائل الرقمية والطرق المجتمعية، حيثما تكون متوفرة يمكن التوسع فيها. كما تنسق الحكومات للعمل على إلغاء أشكال دعم الوقود باهظ التكلفة وإعادة توجيهه، والحد من الحواجز التي تحول دون تدفق المستلزمات الطبية والإمدادات الغذائية.

ث - توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية:

أصبحت الخدمات المالية الرقمية أكثر أهمية في توفير أدوات مالية آمنة ومنخفضة التكلفة، ويمكن التعامل معها من دون مخالطة، وذلك بالنسبة للمواطنين والحكومات. فمن خلال التعامل مع التكنولوجيات الرقمية، من الممكن تقديم هذه الخدمات إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية، وهم يمثلون نسبة كبيرة تمثل ثلثي البالغين في البلدان النامية. كما أن التكنولوجيا الرقمية تعمل على خفض التكاليف من خلال تعظيم الاستفادة من وفورات الحجم، فضلاً عن

سرعة إنجاز المعاملات المالية وتأمينها وضمان شفافيّتها، بالإضافة إلى تطوير خدمات مالية مستدامة تم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات أصحاب الدخول المنخفضة والعمالة غير المنتظمة. وتحاول التكنولوجيا العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون تقديم الخدمات المالية، مثل عدم وجود مستندات للتأكد من الهوية، والحصول على الدخل بصورة رسمية، بالإضافة إلى التباعد الجغرافي.

لأهمية انتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية، تمت الاستفادة من ذلك في تقديم الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وانطلاق "أول موجة" من الخدمات الرقمية المالية. حيث يتوفر حالياً أكثر من ٨٥٠ مليون عملية مسجلة لإجراء معاملات مالية عبر الهاتف المحمول في ٩٠ بلداً، وتبلغ قيمتها اليومية ١,٣ مليار دولار. وقد أصبحت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً يحتذى به في مجال الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول، حيث إن أكثر من خمس السكان لديهم حسابات لإجراء معاملات مالية عبر الهاتف المحمول، وأن ذلك قد يكون الأساس لخدمات مالية متطورة مثل عمليات التأمين والإقراض الرقمي. واستفادت شركات الاتصالات ومنصات التجارة الإلكترونية الكبيرة من قدرة التمويل الرقمي على تسهيل المدفوعات لتقديم خدمات مثل الإقراض والتأمين والدفع المسبق (أولاً بأول) مقابل استهلاك الطاقة الشمسية^(٣٤).

في منطقة الشرق الأوسط، تعمل وكالات الإغاثة الإنسانية مع الشركة الأردنية البريطانية لاستخدام برمجيات التعرف على الهوية من خلال بصمة العين للتحقق من هوية اللاجئين في مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا. وتحاول هذه التكنولوجيا مساعدة اللاجئين في الحصول على المواد الغذائية والدعم النقدي المباشر والعلاج الطبي وخدمات تحويل الأموال، وهو ما يساعد على خفض مخاطر الفساد وانتحال الشخصية وتوفير شبكات أكثر موثوقية^(٣٥).

أدت جائحة كورونا إلى زيادة الحاجة الملحة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف دعم تقديم الخدمات المالية، وفي ذات الوقت الحفاظ على سلامة الناس عن

CEYLA PAZARBASIOGLU, ALFONSO GARCIA MORA, Expanding digital financial services can help developing economies cope with crisis now and boost growth later, world bank, washington, APRIL 29, 2020.

<https://blogs.worldbank.org/voices/expanding-digital-financial-services-can-help-developing-economies-cope-crisis-now-and-boost-growth-later>.

ibid.

(٣٥)

طريق التباعد الاجتماعي، وتساعد التكنولوجيا المالية الحكومات على الوصول بسرعة وأمان إلى الأشخاص لتقديم التحويلات النقدية وغيرها من أشكال المساعدة المالية لهم، والوصول إلى الشركات لتوفير السيولة في حالات الطوارئ. كما تسمح للأشخاص بتحويل الأموال - ويشمل ذلك التحويلات عبر الحدود - ودفع الفواتير من المنازل، أو في السوق أو المتجر دون مخالطة.

تهدف سياسات البنك الدولي إلى تشجيع استغلال الإمكانات الكامنة التي لم تبرز بشكل كامل مثل الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية المتمثلة في السوق الكبير للهاتف المحمول - لا سيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي؛ وتوسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية الشخصية، بما في ذلك البصمة الإلكترونية؛ وإتاحة برمجة التطبيقات المفتوحة - وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية؛ حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها بعضاً.

بالإضافة إلى هذه العوامل التي تسهم في تقديم الخدمات المالية الرقمية، من المهم زيادة الوعي بالمخاطر ذات الصلة التي قد تعرض المستخدمين للعديد من المشاكل مثل تعرضهم إلى مخاطر الإفصاح عن بياناتهم الشخصية دون إذن، وإساءة استخدام البيانات الشخصية، والتمييز. ويمكن أن يؤدي عدم المساواة في توفير سبل الوصول إلى التكنولوجيا إلى استبعاد الفقراء، لا سيما النساء من هذه البرامج. وتعد برامج رفع الوعي المالي ضرورية لضمان عدم وقوع المستخدمين الجدد فريسة في برائن الاستدانة المفرطة أو مؤسسات الإقراض الجشعة، وينتهي بهم الأمر إلى أسوأ حال.

ثانياً - صندوق النقد الدولي:

لا يقل صندوق النقد الدولي أهمية عن البنك الدولي في مكافحة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-١٩، ومساعدة الأسواق الناشئة في الخروج من حدة الأزمة الحالية، وذلك من خلال:

أ - توفير السيولة قصيرة الأجل كأداة لمواجهة الأزمة (ssl)

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى حدوث اضطراب شديد في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى أوضاع مالية حادة في مختلف أنحاء العالم، وشهدت الأسواق الناشئة خروج رؤوس الأموال بشكل غير مسبوق، وتجمّد نشاط الأسواق بشكل فعلي في بعض

الحالات؛ مما تسبب في حدوث أزمة سيولة في الدولار الأمريكي، مع نقص حاد في السيولة لدى الأسواق الصاعدة.

تحركت العديد من المؤسسات لمواجهة هذا الوباء، حيث قدمت البنوك المركزية الكبرى خطوطاً ثنائية لتبادل العملات فيما بينها، ولعدد أكبر من البلدان مقارنة بوقت الأزمة المالية العالمية السابقة عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى برنامج عمليات إعادة الشراء الذي قام بإنشائه البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث يتيح السيولة بالدولار لعدد أكبر من البلدان. ولكن الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى ليس باستطاعتها تقديم خطوط تبادل العملات لجميع البلدان، والأسواق الصاعدة الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث لا تزال تمر بنقص في السيولة أو ستظل لفترة معرضة لخطر "التوقف المفاجئ" للتدفقات الرأسمالية بين الحين والآخر، ولمدة طويلة بعد انتهاء خطوط تبادل العملات. وهو ما يؤدي إلى ثغرة مقلقة في شبكة الأمان المالي العالمية، لكنها ثغرة تَحَرَّكنا سريعاً لسدها.

استجاب الصندوق لسد هذه الثغرة بإنشاء تسهيل جديد هو "خط السيولة قصيرة الأجل (SLL)"، وهو يعتبر أول إضافة إلى أدوات الصندوق التمويلية منذ قرابة فترة طويلة. ويتيح هذا التسهيل الجديد خط ائتمان موثوق ومتجدد، بغير شروط لاحقة للبلدان الأعضاء التي تتميز أساسياتها الاقتصادية بدرجة كبيرة من القوة، نفس معيار الأهلية المطلوب في تسهيل آخر يتيح الصندوق اسمه "خط الائتمان المرن (FCL)". و"خط السيولة قصيرة الأجل" مصمَّم لتلبية أي احتياج خاص - احتمالي ومتوسط الحجم وقصير الأجل - في ميزان المدفوعات ينعكس تأثيره في شكل ضغوط على الحساب الرأسمالي عقب الصدمات الخارجية^(٣٦).

ويساعد "خط السيولة قصيرة الأجل" على إنهاء مشكلات السيولة ذات الحجم المتوسط قبل أن تتحول إلى مشكلات أكبر. ويقدر أن الطلب الكلي الحالي على "خط السيولة قصيرة الأجل" من بلدان متعددة يمكن أن يصل إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة للغاية من الطاقة الإقراضية للصندوق البالغة تريليون دولار، مقارنة بما يمكن أن يتطلبه الأمر إذا كانت مجموعة البلدان نفسها قد جاءت طلباً للارتباط ببرامج يدعمها الصندوق، فحين يواجه الكثير من البلدان احتياجات

(٣٦) Geoffrey Okamoto, The Short-term Liquidity Line: A New IMF Tool to Help in the Crisis, imf, washington, APRIL 22, 2020.

<https://blogs.imf.org/2020/04/22/the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis/>

تمويلية ملحة، يمكن أن يؤدي التبكير بمعالجة المشكلة إلى تقليص الاحتياجات المستقبلية والتداعيات المعاكسة على البلدان الأخرى.

يتميز "خط السيولة قصيرة الأجل" بخصائص مبتكرة، منها السحب المتكرر والسداد خلال مدته البالغة ١٢ شهراً. ولا تعمل هذه الوسيلة بوصفها قرصاً تقليدياً، وإنما يمكن تشبيهها ببطاقة الائتمان التي يتم سحب الأموال منها وتغذيتها بأموال جديدة حتى حد معين. أيضاً إمكانية عقد اتفاقات لاحقة للاستفادة منه ما دام البلد العضو لا يزال مستوفياً لمعايير الأهلية، ولديه احتياج خاص يتعلق بميزان المدفوعات. وكل هذه السمات يمكن أن تكون بالغة القيمة للبلدان الأعضاء في سعيها للتغلب على الأزمة، واجتياز مرحلة التعافي القادمة التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين.

ينفرد أيضاً "خط السيولة قصيرة الأجل" بنظام رسوم فريد يدعم طبيعته المتجددة ٨ نقاط أساس، أي حوالي ٨٠٠ ألف دولار أمريكي لخط الائتمان البالغ قيمته مليار دولار أمريكي. ولإيضاح هذا النظام في سياقه، إذا كان الدين العام على عضو الصندوق المؤهل ٢٠ مليار دولار أمريكي، وباستطاعة هذا البلد تخفيض تكاليف الاقتراض بنقطة أساس واحدة عن طريق الاستفادة من نظام "خط السيولة قصيرة الأجل"، حيث يحقق وفراً قيمته ٢ مليون دولار، ويمكن للعضو توجيه هذا المبلغ إلى المستلزمات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من خدمة الديون^(٣٧).

يعتبر هذا النوع من الإجراءات الحاسمة هو المطلوب لمعالجة احتياجات البلدان الأعضاء، سواء المتقدمة أو المتوسطة أو المنخفضة النمو، وهي تتصدى للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

ب - التشجيع على التنظيم الاحترازي الكلي مع تقوية الاستقرار المالي للأسواق الصاعدة:

يحتوي التنظيم الاحترازي الكلي على العديد من الإجراءات الرامية إلى دعم الاستقرار المالي، كتطبيق شروط لرأس المال الإلزامي من أجل تقوية الميزانيات العمومية للبنوك، ووضع أسقف لنسبة القرض إلى القيمة بهدف عدم التعرض لمخاطرة كبيرة، وفرض قيود على عدم اتساق العملات الأجنبية. وهو ما يثير التساؤل حول مدى جدوى هذه الإجراءات في التخفيف من أثر الصدمات المالية العالمية على النشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة.

تشير التقديرات إلى إمكانية حدوث ذلك، فإذا كان التنظيم الاحترازي الكلي غير كاف فإن زيادة تجنب المخاطر عالمياً، أو خروج رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة. فعلى سبيل المثال يمكن أن يدخل أي اقتصاد صاعد عادي في حالة من الركود إذا سجل المؤشر ارتفاعاً بنسبة ٦٠٪ أي حوالي نصف ما مررنا به في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة كوفيد-١٩. أو خرجت رؤوس أموال بنسبة تعادل ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ربع عام. وتصبح هذه الآثار السلبية أقل بروزاً في البلدان التي تفرض مستويات أشد من التنظيم الاحترازي الكلي. وفي الحقيقة يبدو أن الصدمات المالية العالمية لا تُحدث أثراً كبيراً على نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الصاعدة إذا كان التنظيم على مستوى كافٍ من الشدة^(٣٨).

يلاحظ أن هناك اختلافاً في الآثار المخففة، حيث إن التنظيم الاحترازي الكلي يحد من حساسية النشاط المحلي تجاه كل من الأزمات المالية العالمية الإيجابية والسلبية. وبالتالي فإن تشديد التنظيم الاحترازي الكلي يمنع حدوث ركود اقتصادي أكثر حدة حين تشتد الأوضاع المالية العالمية، ولكن فاتورة ذلك هو ضياع فرص النشاط الاقتصادي، حين تكون الأوضاع المالية العالمية مواتية؛ مما يدعو ذلك إلى زيادة البحث في الطريقة المثلى لتعديل التنظيم الاحترازي الكلي مع الوقت تبعاً للتطورات الخارجية والداخلية على السواء.

ج - مساعدة البلدان التي حققت تقدماً ملموساً في برامج الإصلاح الاقتصادي:

من ضمن البلدان التي خطت خطوات إيجابية في برامج الإصلاح الاقتصادي هي مصر، حيث وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب مصر للحصول على مساعدة مالية طارئة قدرها ٢,٧٧٢ مليار دولار أمريكي، أو (١٠٠٪ من حصة عضويتها) عن طريق "أداة التمويل السريع" لتلبية متطلبات ميزان المدفوعات العاجلة التي نتجت عن تفشي الوباء. وهو ما يتيح موارد استثنائية لمصر نظراً للائتمان غير المسدد الذي تم الحصول عليه بموجب الاتفاق الممدد السابق في إطار "تسهيل الصندوق الممدد".

Damiano Sandri, Dampening the Impact of Global Financial Shocks on (٣٨) Emerging Market Economies, imf, wagshinton, MAY 19, 2020.

<https://blogs.imf.org/2020/05/19/dampening-the-impact-of-global-financial-shocks-on-emerging-market-economies/>

أطلقت السلطات المصرية حزمة إجراءات شاملة لاحتواء الأعباء الاقتصادية لصدمة كوفيد-١٩ الناتجة عن التوقف التام للسياحة، وخروج قدر كبير من تدفقات رؤوس الأموال، وتباطؤ التحويلات من العاملين في الخارج، مما أنشأ احتياجاً ملحاً لتمويل ميزان المدفوعات.. وستسهم "أداة التمويل السريع" في تخفيف بعض احتياجات التمويل الأشد إلحاحاً، بما في ذلك الإنفاق على الصحة، وتوفير الحماية الاجتماعية، ودعم القطاعات الأشد تأثراً وخصوصاً شرائح المجتمع الهشة.

نرى مما سبق أن المنظمات أو المؤسسات الدولية المعنية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لم تقف موقف المتفرج على أزمة كورونا، وهي تنهش في اقتصادات البلدان النامية أو الأسواق الصاعدة؛ لأنه من صالحها عدم انهيارها أو إفلاسها، حيث إن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على التزاماتها المالية تجاه تلك المؤسسات.

ثالثاً – مجموعة العشرين:

مجموعة العشرين هي المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي، وتضم قادة من جميع القارات، ويمثلون دولاً متقدمة ونامية. وتمثل الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعةً حوالي ٨٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، وثلاثي سكان العالم، وثلاثة أرباع حجم التجارة العالمية. ويجتمع ممثلو دول المجموعة لمناقشة القضايا المالية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية^(٣٩).

ترأس السعودية أعمال مجموعة العشرين للعام الحالي ٢٠٢٠، حيث بلغ حجم مساهمة أعضاء المجموعة والدول المدعوة إلى ما يزيد عن ٢١ مليار دولار لمكافحة جائحة فيروس كورونا، مشددة على أهمية تضامن المجتمع الدولي في مواجهة الأزمات. وأكدت مجموعة العشرين أيضاً أن الدول الأعضاء تبذل أقصى جهد لحماية الأرواح والفئات الأكثر ضعفاً حول العالم، مشددين على التزام قادة المجموعة بمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

أكدت رئاسة السعودية لمجموعة العشرين على دور المجتمع الدولي في مواصلة الجهود والعمل التعاوني المشترك لمكافحة جائحة فيروس كورونا، مؤكدة أنه وفق تطلع للمستقبل يتطلب القيام بالاستثمارات الصحيحة لضمان استعداد أفضل لتفادي التكاليف الصحية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة المرتبطة بالوباء العالمي.

دعت القمة الاستثنائية التي عقدها رئاسة المملكة للمجموعة في ٢٦ مارس

الماضي إلى توفير موارد عاجلة للتصدي للجائحة، في وقت تقود مجموعة العشرين بشكل حاسم الاستجابة العالمية والتعاون الدولي لمكافحة الجائحة. ونتج عن هذه العزيمة الاستثنائية والعمل الدؤوب توافر الموارد اللازمة لسد الفجوة التمويلية الصحية التي قدرها المجلس العالمي للرصد والتأهب بقيمة ثمانية مليارات دولار أمريكي على الأقل.

تأتي هذه المساهمات لدعم الاستجابة والجاهزية لحالات الطوارئ على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. من ناحية أخرى حيث استثمر أعضاء المجموعة والدول المدعوة بالفعل مبالغ كبيرة في الجهود الإنسانية وتقوية وتعزيز نظم الرعاية الصحية في الدول ذات الدخل المنخفض^(٤٠).

رابعاً - مجموعة السبع:

تضم مجموعة السبع أقوى الدول الصناعية بهدف تنسيق سياساتها والحفاظ على الهيمنة الاقتصادية العالمية. وتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وكندا.

أدى تفاقم أزمة كوفيد-١٩ إلى تحرك سريع من قبل مجموعة السبع، حيث طالبت المجموعة من جميع الدائنين الثنائيين الرسميين التنفيذ الكامل لمبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بسد ديون البلدان الفقيرة، ودراسة خيارات إضافية للدول المنخفضة الدخل، بما في ذلك تمديد تجميد الديون الرسمية إلى ٢٠٢١^(٤١).

المطلب الثاني

سياسات الاحتواء الاقتصادية على صعيد البلدان العربية

فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، تسارعت البلدان العربية بشكل عاجل إلى اتخاذ العديد من التدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي، لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية. حيث بلغ إجمالي الدعم من قبل الحكومات العربية حوالي ١٩٤ مليار دولار أمريكي حتى تاريخه^(٤٢). قامت بعض الدول العربية بإنشاء صناديق تمويلية، تسهم فيها المصارف

(٤٠) من دون مؤلف، مجموعة العشرين، تتعهد بأكثر من ٢١ مليار دولار لمكافحة كورونا، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٥١٦٧، الرياض، ٠٧ يونيو ٢٠٢٠م.

(٤١) Andrea shalal, G7 ministers urge full implementation of G20 debt freeze: U.S. Washington, Treasury,july,13,2020.

(٤٢) د. الوليد بن طلحة، مرجع سابق، ٢٩.

التجارية والقطاع الخاص، كما هو الحال في المغرب والكويت. بينما أنشأت دول أخرى صندوقاً تكافلياً للحد من انتشار الفيروس، يتلقى من خلاله التبرعات سواء من الداخل أو من الخارج كالسودان. من ناحية أخرى ذهبت غالبية البلدان العربية إلى تقديم الدعم المطلوب عبر مصارفها المركزية من خلال خفض أسعار الفائدة الاسمية.

أولاً - الحزم التحفيزية المتنوعة في الدول العربية:

قامت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية باتخاذ خطوات هامة للحد من انتشار كوفيد ١٩ على مستوى جميع البلدان العربية.

١ - الحزم التحفيزية في بلدان الخليج العربي (المصدرة للبترول ذوي العوائد المرتفعة):

- أعلنت الإمارات عن تبني حزم تحفيزية بقيمة ٧٧ مليار دولار أي ٢٨٣ مليار درهم، مقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية، لدعم خطوط الإنتاج ومساندة القطاعات المتضررة، ودعم السيولة^(٤٣).

- بلغت الحزم التحفيزية التي وافقت عليها الحكومة السعودية للاقتصاد السعودي ما قيمته ٢٢٦ مليار ريال (٦٠,٣ مليار دولار)، لمواجهة تداعيات كوفيد ١٩. وتعادل حزم التحفيز الحكومية للأفراد والمنشآت والمستثمرين بنحو ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٢,٦٤ تريليون ريال (نحو ٧٠٤ مليارات دولار)، وتعد نسبة التحفيز إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث يسبقها ثلاث دول فقط، وهي ألمانيا واليابان والولايات المتحدة. فيما تتجاوز السعودية المعدلات لدى الصين والهند والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والبرازيل وكندا وكوريا الجنوبية وإسبانيا وأستراليا ومنطقة اليورو وإندونيسيا. وجاءت إسبانيا خلف السعودية في نسبة حزم التحفيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٧,٨٪، وأستراليا (٥,٨٪)، وكوريا الجنوبية (٤,٩٪)^(٤٤).

- في الصدد نفسه، أعلنت آلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من

(٤٣) د. هبة عبد المنعم، د الوليد طلحة، حزم التحفيز المالي لمواجهة فيروس كورونا، موجز

سياسات: العدد الثاني عشر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل ٢٠٢٠، ص ٣.

(٤٤) اتحاد الغرف العربية <http://uac-org.org/ar/News/details/2399/>

السياسات التحفيزية، بحوالي ٢٣,٤ مليار دولار، أي حوالي ٧٥ مليار ريال قطري^(٤٥).

- تم إيداع مشروع قانون من قبل الحكومة الكويتية لدى البرلمان، يتيح توظيف ٥٠٠ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ١,٦ مليار دولار لتجاوز الأزمة، كذلك أنشأت الكويت مبادرة صندوق تمويلي بقيمة ١٠ ملايين دينار كويتي، بمشاركة البنوك التجارية لمجابهة تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره، وكذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الأزمة^(٤٦).

- في البحرين قامت الحكومة بالإعلان عن حزم تحفيزية بقيمة ٥٦٠ مليون دينار بحريني، ما يعادل ١,٥ مليار دولار لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد البحريني. حيث تشمل تلك الإجراءات التي تمتد على مدى ثلاثة أشهر، الالتزام بدفع رواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص، وإعفاء المؤسسات العاملة في القطاع الخاص، سواء الكبيرة أو المتوسطة من دفع الرسوم الحكومية، كما تم التعهد بالقيام بتنفيذ حزمة بقيمة ١١,٤ مليار دولار، ما يعادل ٤,٣ مليار دينار في أقرب وقت، كأولوية قصوى^(٤٧).

- في العراق تم إنشاء حساب خاص تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا بقيمة مبدئية ٢٠ مليون دولار، بالإضافة إلى دعم بنك العراق التجاري بقيمة ٥ مليون دولار، كما خصص البنك المركزي العراقي في هذا الصدد مبلغ ٣٠ مليار دينار عراقي، لدعم الجهود الموجهة لمكافحة الفيروس. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي العراقي العديد من التسهيلات الائتمانية والمصرفية، كإعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبصفة خاصة تلك المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة آجال سداد القروض الحالية والمستقبلية للقطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض^(٤٨).

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٤.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٤.

(٤٧) IMF (2020), <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

(٤٨) البنك المركزي العراقي ٢٠٢٠، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://cbi.iq>

٢ - الحزم التحفيزية في بلدان الشمال الأفريقي:

- اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة أزمة "كورونا" التي انتهت بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه من وزارة المالية لمواجهة فيروس كورونا، وخفض أسعار الغاز الطبيعي للصناعة بقيمة ٤,٥ دولار، وخفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة ١٠ قروش. بالإضافة إلى مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي، وتوفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠ لسداد جزء من مستحققاتهم، ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل ١٠٪ فقط من الضريبة المستحقة عليهم. واحتوت الإجراءات أيضاً، تقديم الدعم اللازم للقطاعات الأكثر تأثراً بانتشار فيروس كورونا، وإعفاء الأجانب من الأرباح الرأسمالية، وتوفير ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك، إضافة إلى مبادرة التمويل السياحي لتحقيق استمرار تشغيل وتمويل مصاريف الفنادق بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليار جنيه، مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى نسبة تصل إلى ٨٪^(٤٩).
- في المغرب: تم الدعم بقيمة ١٠ مليار درهم، أي ما يعادل مليار دولار أمريكي، بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً بفيروس كورونا، على الأخص دعم البنية التحتية المرتبطة بالقطاع الصحي، ودعمها بالمعدات والمستلزمات الطبية^(٥٠).
- تونس: حددت السلطات خطة طوارئ بقيمة (٢,٥ مليار دينار تونسي)، تشمل إعفاءات ضريبية، ودعم نقدي مباشر للأسر الفقيرة، وذوي الدخل المعلوم أو المحدود بحوالي ١٥٠ مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دينار تونسي لدعم القطاع الصحي بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا^(٥١).
- أخيراً في موريتانيا، قامت السلطات بفتح حساب خاص لمواجهة جائحة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن Covid-19"، حيث وصلت قيمة التبرعات حوالي ٥٨٢ مليون أوقية. كما حددت وزارة الصحة خطة استجابة على المدى

<https://economyplusme.com/29734/>

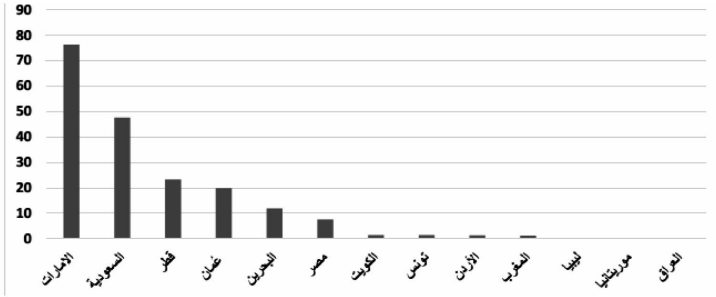
(٤٩)

(٥٠) د. هبة عبد المنعم، د الوليد طلحة، مرجع سابق، ص ٥.

(٥١) د. هبة عبد المنعم، د الوليد طلحة، مرجع سابق، ص ٥.

القصير بقيمة ١٠ ملايين دولار، لاحتواء تفشي الوباء، كما ساهم البنك الدولي مع الحكومة الموريتانية بدعم مالي قيمته ٥,٢ مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا^(٥٢).

الشكل رقم (٤) نسب الحزم التحفيزية للبلدان العربية



المصدر: المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية

ثانياً - تبني سياسات نقدية توسعية:

قامت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة، مستفيدة من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإجراء جولتين من خفض الفائدة في هذا الصدد^(٥٣).

١ - الدول العربية المصدرة للبترول:

- قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإجراء تعديلات على أسعار الفائدة النقدية المختلفة، حيث تم تخفيض معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي ٠,٧٥ نقطة مئوية، مع العلم أن شهادات الإيداع المصدرة من قبله تعتبر الوسيلة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة على هوامش المراجحات التسهيلات، والائتمانية بنحو ٥٠ نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، وافق

(٥٢) World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response", available at: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritania-covid-19-response>

(٥٣) <https://www.cnb.com/2020/03/15/the-federal-reserve-has-taken-massive-steps-to-help-markets-heres-whats-left-in-its-arsenal.html>

<https://www.centralbank.ae/ar>

مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة على تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار ٥٠ في المائة لجميع البنوك من ١٤ في المائة إلى ٧ في المائة. في السياق نفسه، وصلت قيمة الدعم الإجمالي المقدم من مصرف الإمارات المركزي حوالي ٢٥٦ مليار درهم أي ما يعادل ٦٩,٢ مليار دولار. وتتكون خطة الدعم المالي من عدد من البنود من بينها، اعتماد مالي يصل إلى ٥٠ مليار درهم، تم تخصيصها من أموال المصرف المركزي لمنح سلف وقروض بتكلفة صفر للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى ما يقارب من ٥٠ مليار درهم، تم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. كما تم ضخ سيولة بنحو ٦١ مليار درهم من خلال قرار المصرف، تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من ١٤ في المائة إلى ٧ في المائة يمكن من خلالها دعم إقراض البنوك للاقتصاد الإماراتي، وإدارة أزمة السيولة لديها. وسيتابع المصرف المركزي مراقبة تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد^(٥٤).

- خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع ٧٥ نقطة أساس، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع ٧٥ نقطة أساس من ١,٢٥ إلى ٠,٥٠ بالمائة. واستهدفت من تلك الإجراءات، تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا^(٥٥).

- عمل البنك المركزي العماني على تخفيض معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع ٧٥ نقطة أساس من ٢٥ إلى ٠,٥٠ في المائة، بالإضافة إلى زيادة آجال عمليات إعادة الشراء إلى مدة تصل إلى ثلاثة أشهر، كما تم تسعير الفائدة على خصم أئونات الخزينة الحكومية بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ١ في المائة، وخفض سعر الفائدة على عمليات تبادل العملات الأجنبية بواقع ٥٠ نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى مدة ستة أشهر. كما أعلن البنك المركزي العماني عن العديد من الإجراءات الوقائية لتخفيف أثر الأزمة على رأس المال الوقائي بنسبة ٥٠ في المائة من ٢,٥ في المائة إلى ١,٢٥ في المائة، ورفع نسبة التسليف بواقع ٥ في المائة^(٥٦).

- خفض مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة لشهادات الإيداع لمدة أسبوع من ٢,٢٥ في المائة إلى ١ في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>

(٥٤)

Sama.gov.sa

(٥٥)

<https://cbo.gov.om/ar>

(٥٦)

في المائة إلى ٠,٧٥ في المائة، وسعر الإقراض لليلة واحدة من ٤ في المائة إلى ١ في المائة. بالإضافة إلى عمل تخفيض على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمصارف التجزئة من ٥ في المائة إلى ٣ في المائة. كما شجعت الحكومة المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنها البنك المركزي على أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، بتخفيض هوامش الأرباح ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا^(٥٧).

- انخفض سعر الفائدة في الكويت إلى أدنى معدل له وفق المستويات التاريخية، حيث خفض سعر الخصم في ٤ مارس ٢٠٢٠ بربع نقطة مئوية، وتلاه ذلك تخفيض آخر بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من ٢,٧٥ في المائة إلى ١,٥ في المائة، وهو المستوى الأدنى الذي لم يحصل في أي أزمة من الأزمات المالية السابقة، مستهدفاً بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض، فضلاً عن أي عمولات ورسوم أو إجراءات مصرفية أخرى من أفراد ومؤسسات لتعزيز توافر بيئة داعمة للنمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي^(٥٨).

- أعلن مصرف قطر المركزي عن خفض معدلات الفائدة على الإيداع من ١,٥ بالمائة إلى ١ بالمائة بمقدار ٥٠ نقطة أساس. كما تم تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للمصارف التجارية من ٣,٥ بالمائة إلى ٢,٥ بالمائة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. شمل قرار مصرف قطر المركزي أيضاً خفض أسعار فائدة الريبو من ١,٥ بالمائة إلى ١ بالمائة، بمقدار ٥٠ نقطة أساس^(٥٩).

٢ - الدول العربية المستوردة للبترول:

- كان للدول المستوردة للنفط أيضاً نصيب من سلسلة الإجراءات المتبناة للتخفيف من آثار الفيروس، حيث استخدمت أدواتها النقدية، مثل أسعار الفائدة الاسمية، وأسعار الخصم، والتسهيلات الائتمانية، والاحتياطي النقدي القانوني، والأدوات الأخرى الائتمانية في محاولة لتجاوز تداعيات انتشار الفيروس. وفي هذا الصدد قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة النقدية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس، لتتخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية، وسعر الائتمان والخصم إلى ٩,٢٥ بالمائة، و١٠,٢٥

<https://www.cbb.gov.bh/ar/>

(٥٧)

<https://www.cbk.gov.kw/ar>

(٥٨)

<http://www.qcb.gov.qa/English/Pages/Default.aspx>

(٥٩)

بالمائة، و٩,٧٥ بالمائة، و٩,٧٥ بالمائة على التوالي. كما أصدر البنك المركزي المصري توجيهاته إلى البنوك التجارية بالسماح بتحديد حدود ائتمانية لمقابلة تمويل عمليات الاستيراد للسلع الضرورية التي تساعد في الحد من انتشار فيروس كورونا، مثل الأدوات الطبية والأقنعة الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية.

لمراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والظروف الاستثنائية، اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بشكل استباقي كخفض أسعار العائد الأساسية ب ٣٠٠ نقطة أساس في اجتماعها الطارئ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠. وفي ضوء ما تقرر أعلنت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ $9 \pm 3\%$ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط^(٦٠).

- في الأردن أعلن البنك المركزي في ١٦ مارس ٢٠٢٠، خفض معدلات الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبله، في حين خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لليلة واحدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس، احتوى قرار التخفيض أيضاً سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي، وسعر فائدة إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة. كما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة النقدية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس، بالإضافة إلى خفض معدل العائد على شهادات الإيداع لليلة واحدة من ١٠,٢٥ في المائة إلى ٩,٢٥ في المائة بواقع ٥٠ نقطة أساس^(٦١).

- البنك المركزي التونسي، خفض سعر الفائدة الرسمي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، كما دعمت السلطات النقدية القطاع الخاص بالعديد من الحزم من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة، ووقف أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات، وإنشاء صناديق استثمارية، بالإضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي، وسعر الفائدة^(٦٢).

- اتخذ مصرف لبنان المركزي اتجاهاً مغايراً لمواجهة الفيروس، من خلال تشجيع المصارف التجارية على منح أولوية للتحويلات النقدية الأجنبية على الرغم من

(٦٠) البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسات النقدية، القاهرة، ١٤ مايو ٢٠٢٠.

(٦١) <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

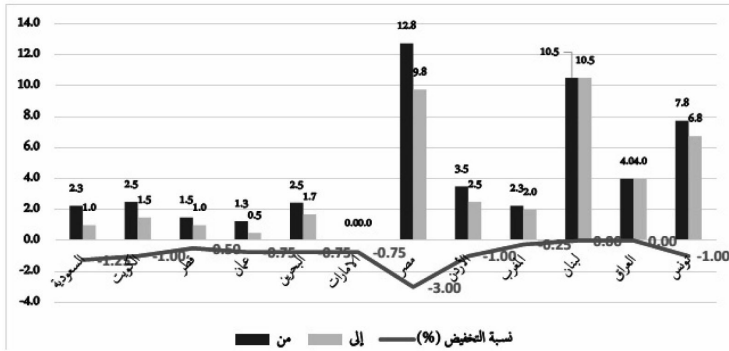
(٦٢) <http://www.cbj.gov.jo/>

معاناة الاقتصاد اللبناني من شح النقد الأجنبي، لكن الغاية أهم، وهي شراء المستلزمات الطبية الضرورية لمجابهة فيروس كورونا^(٦٣).

- أعلن البنك المركزي الموريتاني عن اتخاذ مجموعة من التدابير لمساندة الاقتصاد ضد فيروس كورونا، شملت تخفيض معدل الفائدة من ٦,٥ في المائة إلى ٥ في المائة، وتخفيض معدل الإقراض الهامشي من ٩ في المائة إلى ٦,٥ في المائة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من ٧ في المئة إلى ٥ في المئة^(٦٤).

تعديلات أسعار الفائدة الرئيسة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي

الشكل رقم (٥)



المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠) "تقرير آفاق الاقتصاد العربي" ٢٠٢٠

الخاتمة:

منذ بداية انتشار جائحة كوفيد-١٩، لم يملك العالم سوى مجرد ردة فعل إزاء هذا الفيروس الخطير، نظراً لطبيعته غير المحددة وانتشاره السريع غير المسبوق، حيث أصبحت المواجهة أمراً حتمياً على العالم خلالها أن يتقبل الضربات الاقتصادية الناتجة من انتشار هذا الفيروس، متحماً الآثار المترتبة عليه، سواء على الصعيد العالمي أو على النطاق الإقليمي، تمهيداً لمرحلة ثانية، هي مرحلة الاحتواء من خلال تبني سياسات المنهج الكينزي القائم على منح حزم تحفيزية بمليارات الدولارات، وتشغيل العديد من المشروعات الحيوية، لاستيعاب العمالة المتعطلة، بهدف منع توقف

https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp

(٦٣)

<https://www.bdl.gov.lb/>

(٦٤)

دوران عملية الإنتاج، ومنع الاقتصاد من الانهيار، والحيلولة دون الوصول لمرحلة من الركود تفوق الكساد العظيم في بدايات القرن الماضي، أو تعرض الدول النامية أو الأسواق الصاعدة إلى التعثر والإفلاس.

النتائج:

أ - على المستوى العالمي:

- تعد حالة عدم اليقين العقبة الرئيسية في توقعات النمو العالمي.
- سوق النفط، أصبح يعاني من أزمة مزدوجة، متمثلة في زيادة الفائض من الإنتاج اليومي، وانخفاض الطلب عليه، بسبب سياسة الإغلاق العام.
- تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، جعل الصين محوراً مؤثراً وارتكازياً في جميع اقتصاديات دول العالم.

ب - على صعيد البلدان العربية:

- انخفاض الحصص اليومية من الإنتاج النفطي للدول العربية المصدرة للنفط، وتأثير ذلك على موازين مدفوعاتها.
- تراجع خدمات التحويلات المالية في البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وهو ما يمثل خسارة كبيرة للموارد المالية للأسر المعيشية والطبقات الأولى بالرعاية.
- قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة من انتشار كوفيد-١٩ في البلدان العربية، حيث إن غالبية قطاع السياحة من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم.
- انهيار خدمات الطيران والنقل الجوي وفي حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن فمن المتوقع تسريح عدد كبير من العاملين بذلك القطاع.
- حصار خانق على معظم الأسواق المالية العربية، وتراجع مؤشرات السوقية.

التوصيات:

أ - على الصعيد الدولي:

- الاستفادة من خاصية تعليق الديون التي قام البنك الدولي بالسماح بها إذا طلبت الدولة المعنية، وذلك تمهيداً لتقديم دعم إضافي آخر لمواجهة تداعيات أزمة كورونا.
- تشجيع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة جائحة كورونا على الاهتمام بالفئات

- الأكثر استحقاقاً، مما يحتم وصول الدعم إلى مستحقيه وإلى الفئات الأكثر تضرراً من انتشار فيروس كورونا.
- التوسع في نطاق الخدمات المالية الرقمية، وهو ما أكد عليه البنك الدولي لما لها من أهمية في تقديم الخدمة إلى مستحقيها، وتحقيق الهدف الرئيسي من التوسع فيها، وهو تحقيق البعد الاجتماعي.
- مواجهة خروج رؤوس الأموال وتجمد نشاط الأسواق عن طريق خاصة توفير السيولة قصيرة الأجل (ssI) التي يوفرها صندوق النقد الدولي.
- التشجيع على التنظيم الاحترازي الكلي مع تقوية الاستقرار المالي للأسواق الصاعدة وذلك من خلال تقوية الميزانيات العامة للبنوك، ووضع أسقف لنسبة القرض إلى القيمة بهدف عدم التعرض لمخاطر كبيرة، وفرض قيود على عدم اتساق العملات الأجنبية.

ب - على صعيد البلدان العربية:

- انتهجت البلدان العربية نهج النظرية الكينزية، باعتبارها تدعم رفع الإنفاق العام الذي يهدف إلى تنشيط الأسواق، ورفع معدلات الإنتاج لتتحرك الدورة الاقتصادية مرة أخرى، وذلك من خلال الإجراءات التالية:
- الالتزام بتقديم الدعم من خلال الحزم التحفيزية لمواجهة أزمة كورونا، ومواصلة تقديمه بصفة خاصة للقطاعات التي تأثرت بهذا الفيروس بشكل مباشر كالسياحة وقطاع الطيران والنقل الجوي وغيرها.
 - ضمان وصول الدعم النقدي إلى مستحقيه من الفئات الضعيفة الأولى بالرعاية عن طريق تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية.
 - الاستمرار في تبني السياسات النقدية التوسعية بقصد خفض أسعار الفائدة بهدف توفير بيئة داعمة للنمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.
 - عدم فرض إجراءات تقشفية، إلا بعد انتهاء أزمة كورونا بحل طبي جذري، وبشكل تدريجي، لضمان استمرار العملية الإنتاجية.

المراجع

أولاً - مراجع اللغة العربية:

- البنك المركزي العراقي ٢٠٢٠، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد".
- البنك المركزي المصري، بيان لجنة السياسات النقدية، القاهرة، ١٤ مايو ٢٠٢٠.
- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠٢٠.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أبوظبي، أغسطس ٢٠٢٠.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، أبوظبي، أبريل ٢٠٢٠.
- علي محمد الخوري، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الأزمات، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ٢٠٢٠،
- غيتا غوبيناث، مقال بعنوان الإغلاق العام الكبير أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٤-٤-٢٠٢٠.
- غيتا غوبيناث، مقال بعنوان الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٠ مارس ٢٠٢٠.
- لبلع فاطمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٧.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ وتوصيات في السياسات، بيروت، عام ٢٠٢٠.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرض فيروس كورونا كوفيد- ١٩ وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة، القاهرة ٢٠٢٠
- هبة عبد المنعم، د الوليد طلحة، حزم التحفيز المالي لمواجهة فيروس كورونا، موجز سياسات: العدد الثاني عشر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، أبريل ٢٠٢٠.
- الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، أبريل ٢٠٢٠.

ثانياً – المواقع الإلكترونية:

- www.albankaldawli.org
- www.imf.org
- <https://www.iea.org/>
- https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5891.htm
- www.ifpri.org/node/23036
- www.iata.org
- cbo.gov.om/ar
- www.cbb.gov.bh/ar
- www.cbk.gov.kw/a
- www.qcb.gov.qa/English/Pages/Default.aspx
- www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx
- www.cbj.gov.jo/
- www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp
- www.bdl.gov.lb/
- <https://www.bcm.mr/index.php?lang=ar>

ثالثاً – مراجع اللغة الإنجليزية:

- Axel van trotsnburg, broad, fast action to save lives and help countries rebuild,world bank, Washington, MAY 06, 2020.
- CEYLA PAZARBASIOGLU,ALFONSO GARCIA MORA, Expanding digital financial services can help developing economies cope with crisis now and boost growth later,world bank,wagshinton, APRIL 29, 2020.
- Damiano Sandri, Dampening the Impact of Global Financial Shocks on Emerging Market Economies,imf,wagshinton, MAY 19, 2020.
- DAVID MALPASS, May 1, 2020 end of week update: Debt relief for the world's poorest countries,world bank,wagshinton, MAY 01, 2020.

- Geoffrey Okamoto, The Short-term Liquidity Line: A New IMF Tool to Help in the Crisis,imf,wagshinton, APRIL 22, 2020.
- Iata, Africa & Middle East - Urgent Emergency Support Requested for Airlines, Date: 19 March 2020.
- IMF (2020), <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>.
- IMF, (2020). "IMF Managing Director Kristalina Georgieva's Statement Following a Ministerial Call on the Coronavirus Emergency", March.
- Opec (2020) "opec monthly bullten" available.
- OPEC, (2020). "Coronavirus: JTC recommends extending production adjustments to end 2020", OPEC press release, Feb.
- Opec,opec monthly oil market report, Vienna, 16 april 2020, piii.
- sarah Hansen,Saudi Arabia and Russia agree to historic oil production cuts,but thay may be enough rescue market, forbes, newyork, 9 april 2020.
- Stanly reed,opec and Russia agree to cut oil production,the newyork times,13 april 2020.
- Unctad,the coronavirus shok,astory of anther global crisis foretold and what policymakers shoud be doing about it Washington, 9 march 2020, p7.
- World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritanias COVID-19 Response.

Major public closure policies between The inevitability of confrontation and containment options

Dr. Mohammed Ibrahim Mohammed

Due to the Covid-19 pandemic, the world turned into a mere reaction towards it, due to its ambiguity and its unprecedented rapid spread, making the study objective in question two-fold, the first dealing with the serious economic effects of that pandemic and the ability of those economies to withstand the painful blows of that pandemic, then In a second aspect, we deal with the role of various economic theories to contain this crisis, in preparation for a new phase towards the launch of a new global economy, which is a global and regional post-crisis economy, using this descriptive analytical approach, which resulted in many results, the most important of which:

- 1- At the international level
 - Uncertainty is the main obstacle to global growth projections.
 - The oil market is suffering from a double crisis represented by an increase in the daily surplus production and a decrease in demand for it, due to the general closure policy.
 - The intertwining of international economic relations has made China an influential and focal point in all world economies.
- 2- At the level of Arab countries.
 - Decrease in the daily quotas of oil production for Arab oil-exporting countries.
 - A decline in remittance services in middle and low-income Arab countries.
 - The tourism sector is one of the sectors most affected by the spread of Covid 19 in the Arab countries, Collapse of aviation and transportation services.
 - A suffocating blockade of most Arab financial markets, and a decline in their market indicators.